

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
العنوان:

القوائم المالية ودورها في تحديد قيمة المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة أن. سي. أ روية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إشراف الأستاذ:

عمران بوريب

إعداد الطلبة:

- محمد إدريس ريموش

- زين الدين حلولو

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
راضية الزين	جيجل	رئيسا
عمران بوريب	جيجل	مشرفا ومقررا
باديس بوغرة	جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019م

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر والامتنان الى الأستاذ الفاضل: محمد
بوريج الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل علينا
بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

اشكر الوالدين الكريمين على حرصهم ودعمهم
المعنوي والمادي الذي قدموه لنا طيلة المشوار
الدراسي.

اتوجه كذلك بالشكر والعرفان الى أساتذة قسم علوم
المالية والمحاسبة على مجهوداتهم المقدمة طيلة
المشوار الدراسي.

الإهداء

الحمد لله خالقني الذي كلما سألته أعطاني وكلما شكرته زادني
بفضله والذي بعونه أنهينا هذا العمل المتواضع.

بعد هذا المشوار الطويل من الدراسة والصبر والعناء لم يبق لي
الحق سوى أن أسدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله عز وجل:

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب احفظهما كما

ربباني صغيرا "

الوالدين العزيزين حفظهما الله

إلى إخوتي.

إلى زوجتي العزيزة التي قاسمتني عناء إتمام هذا العمل

المتواضع.

إلى كل زملاء الدراسة الذين قاسموني مشوار الدراسة

إلى كل من ساعدني ودعمني في إنجاز هذا العمل

محمد إدريس

الإهداء

الحمد لله خالقني الذي كلما سألته أعطاني وكلما شكرته زادني بفضله
والذي بعونه أنهينا هذا العمل المتواضع.

بعد هذا المشوار الطويل من الدراسة والصبر والعناء لم يبق لي
الحق سوى أن أسدي هذا العمل:

إلى نبع الجنان " أمي الغالية " أدام الله عمرها.

إلى نبع العطاء إلى من سهر لتربيتي إلى من أخذ بيدي إلى بر
الأمان، إلى من أحمل اسمه بفخر " أبي الغالي " أدامك الله لي.

إلى من ساندني في الحياة إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى كل من أخذو مساحة في قلبي

إلى أصدقائي في الدراسة

إلى من يذكرهم فكري ولم يدونهم قلبي

أهدي لكم جميعا.

زين الدين

شكر

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

تمهيد.....6

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.....7

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية.....7

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية وقياس عناصرها.....10

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.....12

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.....12

المطلب الثاني: عرض قائمتي التدفقات النقدية وتغييرات حقوق الملكية.....24

المطلب الثالث: عرض قائمة الإيضاحات الملحقة (جدول الملاحق).....32

المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية.....34

المطلب الأول: مستخدموا القوائم المالية.....34

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القوائم المالية.....35

المطلب الثالث: حدود القوائم المالية.....36

خلاصة:.....38

الفصل الثاني: تقييم المؤسسة وطرق التقييم

- تمهيد..... 40
- المبحث الاول: مفاهيم عن تقييم المؤسسة ومختلف طرق التقييم 41
- المطلب الاول: مفهوم تقييم المؤسسة 41
- المطلب الثاني: مبادئ عملية التقييم ودوافعها..... 43
- المطلب الثالث: مسار عملية التقييم. 46
- المبحث الثاني: طرق التقييم التي تعتمد على الذمة المالية 59
- المطلب الاول: منهج احصائي (طريقة الأصل المحاسبي الصافي)..... 60
- المطلب الثاني: المنهج ديناميكي طريقة مدخل فائض القيمة Good Will 65
- المبحث الثالث: الطرق التي تعتمد على التدفقات النقدية 73
- المطلب الاول: طريقة التدفقات النقدية المتاحة DCF 73
- المطلب الثاني: طريقة قيمة المردودية (القيمة الحالية للأرباح)..... 77
- المطلب الثالث: طريقة التقييم PER (نسبة سعر السهم/ الربح) Price–Earning ration . 79
- خلاصة 81

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة ذات أسهم رويبة

- تمهيد..... 83
- المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة 84
- المطلب الأول: التعريف بمؤسسة رويبة 84
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة أن.سي.أ رويبة..... 86

88	المبحث الثاني: تشخيص مؤسسة رويبة.
88	المطلب الاول: التشخيص الداخلي
90	المطلب الثاني: التشخيص الخارجي.
92	المطلب الثالث: التشخيص المالي.
المبحث الثالث: تحديد قيمة المؤسسة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المتاحة والاصل المحاسبي الصافي	99
100	المطلب الاول: اعداد جدول حسابات النتائج التقديري من سنة 2017 الى سنة 2021
2016	المطلب الثاني: حساب الاحتياجات من راس المال العامل في السنوات 2012 الى سنة 2016
107	
109	المطلب الثالث: تحديد التغير في الاستثمارات التقديرية من سنة 2017 الى سنة 2021
	المطلب الرابع: اعداد جدول التدفقات النقدية المتاحة التقديرية في فترة التحيين سنة 2017 الى 2021
109	
110	المطلب الخامس: تحديد معدل التحين.
112	المطلب السادس: تحيين التدفقات النقدية.
113	المطلب السابع: حساب قيمة المؤسسة بطريقة الاصل المحاسبي الصافي
114	خلاصة
116	الخاتمة العامة
120	قائمة المراجع

قائمة الجداول

- الجدول رقم (01): جدول الميزانية جانب الأصول 15
- الجدول رقم (02): جدول الميزانية جانب الخصوم 17
- الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)..... 20
- الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)..... 21
- الجدول رقم (05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)..... 27
- الجدول رقم (06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)..... 29
- الجدول رقم (07): جدول تغير الأموال الخاصة 31
- الجدول رقم (08): المعلومات الأساسية الواجب جمعها 48
- الجدول رقم (09): اهم المعالجات المتعلقة بالأصول الثابتة واسس التقييم الخاصة بكل عنصر 62
- الجدول رقم (10): معدل المردودية لراس المال الملتزم او التكلفة العادية لراس المال 67
- الجدول رقم (11): الحسابات الرئيسية المتعلقة بعملية حساب توقعات نموها..... 75
- الجدول رقم (12): مراحل تطور مؤسسة أن.سي.أ روية..... 85
- الجدول رقم (13): تطور رقم الاعمال لمؤسسة روية خاصة بالسنوات 2013- 2017..... 89
- الجدول رقم (14): جانب الاصول الميزانية سنة 2013-2017 93
- الجدول رقم (15): جانب الخصوم الميزانية سنة 2013-2017 95
- الجدول رقم (16) حسابات النتائج للسنوات 2013-2017..... 98
- الجدول رقم (17) حساب رقم الاعمال التقديري 2017-2021..... 100
- الجدول رقم (18) يمثل مشتريات مستهلكة التقديرية 2017-2021..... 100
- الجدول رقم (19) يمثل خدمات خارجية واستهلاكات اخرى 2017-2021..... 101
- الجدول رقم (20) يمثل مصاريف المستخدمين 2017-2021..... 102
- الجدول رقم (21) يمثل ضرائب ورسوم المؤسسة 2017-2021..... 102
- الجدول رقم (22) يمثل إيرادات الاستغلال الاخرى للمؤسسة 2017-2021..... 103
- الجدول رقم (23) يمثل مصاريف الاستغلال الاخرى للمؤسسة 2017-2021..... 103
- الجدول رقم (24) يمثل استرجاع مؤونات تدني القيمة للمؤسسة 2017-2021..... 104
- الجدول رقم (25) يمثل إيرادات والمصاريف المالية للمؤسسة 2017-2021..... 105

- الجدول رقم (26): جدول حسابات النتائج التقديري من سنة 2017 الى 2021.....106
- الجدول رقم (27): احتياجات من راس المال العامل سنة 2012 الى سنة 2016.....107
- الجدول رقم (28): التغير في الاحتياجات من راس المال العامل التقديري.....108
- الجدول رقم (29): التغير في الاستثمارات التقديرية من سنة 2017 الى سنة 2021.....109
- الجدول رقم (30): التدفقات النقدية المتاحة التقديرية في فترة التحيين سنة 2017 الى 2021 109

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 01: مسار عملية التقييم 47
- الشكل رقم 02: عناصر التشخيص الاستراتيجي 50
- الشكل رقم 03: عناصر التشخيص الداخلي 51
- الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمؤسسة أن.سي.أ روبية..... 86



المقدمة العامة



المقدمة العامة

في ضوء التغيرات التي يشهدها الاقتصاد، وعملا على تشجيع وجذب الاستثمار وتنشيط سوق رأس المال ودعمها من الضروري توفير أسس ومفاهيم محاسبية موحدة للمؤسسات بكافة أشكالها القانونية ومختلف أحجامها ونشاطاتها، وبالتالي إصدار نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات.

ومع كبر حجم المؤسسات وتعددتها وانفصال الإدارة عن الملكية، أدت بالقوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون غير متحيزة لجهة معينة، مما تتطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة.

وتتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها، كما أن تعاظم دور المؤسسات وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة إلى معلومات لمعرفة كفاءة الإدارة والمؤشرات التي تقيس القدرة المالية للمؤسسة.

ان عملية تقييم المؤسسات الاقتصادية سواء باستعمال التدفقات النقدية او ما تحتوي المؤسسة من اصول مادية وتقييمها بقيمتها الحقيقية وأيضا قيمة اسهم الشركة في البورصة تلزم على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي على عدد كبير من المعلومات حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة وهذا طبعا ما يسعى مقيم المؤسسة للوصول إليه.

وبناء على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

"كيف يتم تحديد قيمة المؤسسة من خلال قوائمها المالية؟"

تساؤلات الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالقوائم المالية وما مدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات ؟

2- ما هي انواع القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟

3- ما المقصود بتقييم المؤسسة وماهي مبادئ ومسار عملية التقييم ودوافعها؟

4- ما هي طرق المتبعة في عملية التقييم؟

5- ماهي قيمة المؤسسة محل الدراسة من خلال الطرق المتبعة في التقييم؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن هذه الأسئلة انطلقنا من الفرضيات التالية:

1- يتم الاعتماد على كل القوائم المالية من اجل تحديد قيمة المؤسسة.

2- كل الطرق المتبعة في تقييم المؤسسة تؤدي الى الحصول على نفس النتيجة بالتطبيق على

المؤسسة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع لعدة دوافع أهمها:

الاسباب الذاتية: تتمثل في:

- كون الموضوع يدخل ضمن التخصص.

- ميول شخصي للبحث في موضوع القوائم المالية و تحديد قيمة المؤسسة.

الاسباب الموضوعية:

- ان القوائم المالية تعد من اساسيات نجاح عملية تقييم المؤسسات لهذا تم اختيار هذه الاشكالية والتي

تهدف الى تحديد كل طرق التقييم المعتمدة من اجل تحديد قيمة المؤسسة والتي تكون الحجر الاساس في

عملية التفاوض بين الطرفين واتخاذ القرارات من طرف المستثمرين.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في مدى معرفة أهم الطرق التي يتم بموجبها تقييم المؤسسات الاقتصادية عن

طريق استخدام القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم المؤسسات بحيث تظهر القوائم

المالية بنقاط قوة وضعف للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارساتها لنشاطها، ودورها في مساعد المسير المالي من اجل تحديد قيمة المؤسسة

أهداف الدراسة:

- عرض القوائم المالية المستخدمة في عملية تقييم المؤسسة.
- التعرف على المعلومات المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد مستخدميها الداخليين والخارجيين بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.
- توضيح دور القوائم المالية وخاصة جدول الميزانية و جدول حسابات النتائج في تقييم المؤسسة محل الدراسة.

منهج الدراسة:

لإتمام الدراسة والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الموضوعية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالدراسة ألا وهي القوائم المالية وتقييم المؤسسة، إلى جانب المنهج الاستقرائي من خلال دراسة حالة أين يتم فيه الاستعانة بطرق تقييم المؤسسة ودراسة الوثائق المتعلقة بالمؤسسة وتحليلها للوصول إلى النتائج.

هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

مقدمة تضمنت إشكالية الدراسة، التساؤلات والفرضيات التي تم الانطلاق منها للإجابة عن الإشكالية: بالإضافة إلى أهمية وأهداف الدراسة.

الفصل الأول المعنون بـ "الإطار النظري للقوائم المالية" تناولنا القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي إلى جانب مقومات إعدادها من حيث مفهومها.

الفصل الثاني فقد عنون ب" مفاهيم عن تقييم المؤسسة ومختلف طرق التقييم " تناولنا فيه مفاهيم عن عملية التقييم و كذلك اهم الطرق المتبعة في عملية التقييم.

الفصل الثالث فخصص " لدراسة تطبيقية لشركة ذات اسهم ان، س، أ رويبة حيث احتوى على تقديم المؤسسة محل الدراسة إضافة إلى التشخيص الاستراتيجي للمؤسسة محل الدراسة وكيفية تحديد قيمة المؤسسة.

خاتمة تضمنت خلاصة العمل إلى جانب النتائج النظرية والميدانية المستخلصة من الدراسة، إلى جانب مجموعة من المقترحات.


حدود الدراسة: وتتمثل في:

الحدود المكانية:


حيث قمنا بدراسة ميدانية لمؤسسة أن. سي. أ رويبة (NCA Rouiba):هي شركة جزائرية خاصة تأسست بموجب عقد مؤرخ في 08 أبريل 1966 في الجزائر في العاصمة في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)، تحت إسم " شركة ذات مسؤولية محدودة"، جديد تعليب الجزائر" (S. A. R. L.Nouvelle Conserverie Algérienne)، تتواجد بالمنطقة الصناعية الرويبة - الجزائر العاصمة 16300، 38 - 40 شارع ديدوش مراد، الجزائر، الطريق الوطني رقم 05.

الحدود الزمانية:

حيث اعتمدنا في اعداد هذه المذكرة على القوائم المالية لسنوات 2012 الى سنة 2017 للمؤسسة محل الدراسة.



الفصل الأول:



الإطار النظري للقوائم المالية



تمهيد:

إن النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات متعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم، أظهر أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعادة القوائم المالية وما تحتويه من معلومات.

وتعتبر القوائم المالية ملخص للعمليات والأحداث الحالية، لذلك يجب إعدادها وفق الأطر والمعايير المتعارف عليها حتى تعطي صورة صادقة وسليمة عما تحتويه.

انطلاقاً مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي وخالصة أو ثمرة عمله، وتعد وسيلة أساسية يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف المهتمة بالمركز والأداء المالي للمؤسسة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الصحيحة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

ان اعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد ساهم بشكل كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، رغم ان القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر الى ان هناك فروقا بينهما تسببت فيها ظروف اجتماعية اقتصادية وقانونية مختلفة ادت الى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر الجداول المالية.

أولاً: تعريف القوائم المالية

"القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء في خزينة المؤسسة في نهاية الدورة."¹

"هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة."²

"فهي القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع."³

¹ لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2011 / 2012، ص 35.

² عبد الستار الكبيسي، "الشامل في المحاسبة" ط2، دار وائل، عمان، 2010، ص481.

³ المادة 2.210 المتعلقة بعرض الكشوف المالية، "الجريدة الرسمية"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص22.

إذن القوائم المالية هي "عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة".¹

ثانياً: خصائص القوائم المالية

ومن خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية تعد الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف ذات الصلة بالمؤسسة.

من خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية تتميز بعدة خصائص أهمها:²

1- الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار مع اتخاذه، أي أنها

تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، للملائمة ثلاثة خصائص ثانوية تتمثل في:

- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.

- أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية عكسية، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان قرار اتخاذاها في ذلك الوقت خاطئاً.

- أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلاً.

2- الموثوقية: تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار

يثق بها، ولتحقق ذلك يجب توافر ثلاثة خصائص ثانوية:

¹ ز بن عبد المالك، "القياس والإفصاح عن العناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2014 / 2015، ص20.

² رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية" القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 24.

- صدق المعلومات في تمثيل الظاهر موضع البحث، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.
- الموضوعية أو قابلية التحقق، أي لو أن أي محاسب أجر، إذا أعاد عملية القياس المحاسبي، لتوصل إلى نفس النتائج ويتحقق ذلك بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق المقبولة عموماً فالنتائج لن تكون مرتبطة بشخص المحاسب.
- الحياد، أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات.

3- القابلية للمقارنة: يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات، لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعينة مقارنة بالمؤسسات المماثلة تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع درجة قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات، عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

4- لاتساق أو الثبات: ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية.

ثالثاً: أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:¹

- 1- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي للمؤسسة، والأداء والتغيرات فيهما تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

¹ بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، "معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بالمركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 25 و 26 ماي 2010، ص 19.

- 2- تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.
- 3- تظهر القوائم المالية معلومات خاصة عن المؤسسة حول: الأصول والالتزامات، حقوق الملاك، الدخل والمصاريف، كما تشمل العوائد والخسائر والتدفق النقدي.
- 4- تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل.
- 5- تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية وقياس عناصرها

أولاً: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في العديد من النقاط أهمها:¹

- 1- أداة اتصال: تعتبر مهمة القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي بذلك تعتبر:
- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.
 - وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك... الخ.
 - وسيلة لتوفير المعلومات لمختلفة الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.
- 2- وسيلة في تقييم الأداء: تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، واستعمالها الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فهي تستعمل في الحكم على:
- المركز المالي للمؤسسة.
 - مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.

¹ مشري حسناء، "دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008/2007 ص67.

- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3- وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة: في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة معها المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء والبنوك

في توجيه مستقبل علاقاتهم معا.

ثانيا: قياس عناصر القوائم المالية:

1- تعريف القياس : هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية، والتي ستظهر في بيان المركز المالي وبيان الدخل.¹

2- الأسس المحددة للقياس: ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس، وبشكل عام يستخدم عدد من الأسس المختلفة، وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية وهذه الأسس تشمل:²

التكلفة التاريخية: تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو بالقيمة العادلة للمقابلة التي أعطيت في تاريخ الحصول عليها، وتسجيل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين مثل ضرائب الدخل بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

التكلفة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقد الذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

القيمة القابلة للتحقق (القابلة للتسديد): تسجل الأصول بمبلغ النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتسجل الالتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية التي من المتوقع أن تدفع السداد للالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

¹ أحمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية" (معايير المحاسبة)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 121.

² نفس المرجع، ص ص 121 - 122.

القيمة الحالية: تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجية المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية مصدرا رئيسيا للمعلومات والتي يمكن منها استخلاص النتائج المهمة، فهي أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها، بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل

تعتبر عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من الامور المهمة التي تقوم بها المؤسسات خلال سنتها المالية.

أولاً: عرض قائمة المركز المالي (جدول الميزانية)

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها من اجل تغطية حقوق ملكية المؤسسة وما عليها من التزامات.

1- تعريف قائمة المركز المالي (جدول الميزانية)

يطلق على قائمة المركز المالي أيضا بالميزانية العمومية، وهي إحدى القوائم المالية التي توضع المركز المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة، ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها.¹

¹ مصطفى يوسف كافي، وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية" (الأصول العلمية والعملية)، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 56.

تعرف الميزانية بأنها: " ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية، وما على تلك الموجودات من مطالبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو للملاك".¹

وفقا للمعيار الدولي رقم (01): "تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها".²

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية وثيقة مالية تضم جانبين، الجانب المدين والمتمثل في الأصول يوضح استخدامات المؤسسة والجانب الدائن يتمثل في الخصوم يوضح مصادر أموال المؤسسة.

2- أهمية الميزانية: تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات لدائنها، وحق الملاك في صافي أصول المؤسسة.

ويحقق إعداد جدول الميزانية العديد من المزايا منها:³

أ- الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة.

ب- توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة.

ج- التعرف على هيكل التمويل (مصادر الأموال) اللازمة لتمويل الاستخدامات.

د- الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي واتخاذ القرارات لكافة الأطراف المستفيدة سواء كانت داخلية كالإدارة والعاملين أو خارجية كالمستثمرين والمقرضين والمدينون والدائنون وغيرهم.

هـ- كما تظهر أهمية الميزانية في مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:⁴

¹ محمد مطر، " مبادئ المحاسبة المالية " (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، ط4 ، دار وائل للنشر، ، عمان، 2007، ص463.

² عزة الأزهر، " عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، بجامعة البليدة، يوم 16 - 17 - 18 نوفمبر 2009، ص24.

³ عبد الناصر محمد سيد درويش، " مبادئ المحاسبة المالية 2" (التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص334.

⁴ لزعر محمد ساسي، مرجع سابق، ص37.

✓ حساب معدلات العائد.

✓ تقييم هيكل برأس المال في المؤسسة.

✓ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

3- مكونات الميزانية: تتكون الميزانية من جانبين هما:¹

أ- الأصول: "هي موارد اقتصادية تملكها المؤسسة أو خاضعة لسيطرتها لذلك تستخدم المؤسسة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها وتتصف جميع الأصول بصفة مشتركة، وهي قدرتها على تزويد المؤسسة بمنافع اقتصادية مستقبلية".²

تتميز هذه الأصول ب:³

✓ وجود منافع اقتصادية مستقبلية لها، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

✓ قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، حيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها وتمكين الغير منها.

✓ أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي.

تأخذ أصول الميزانية الشكل الموضح في الجدول التالي:

¹ إبراهيم الأعمش، "أسس المحاسبة العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص6.

² رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية" (الدورة المحاسبية منشآت خدمية - منشآت تجارية)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص62.

³ شناي عبد الكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008/2009، ص45.

الجدول رقم (01): جدول الميزانية جانب الأصول
ميزانية السنة المالية المقفلة في

N - 1	N	N	N	ملاحظة	الأصل
صافي	صافي	امتلاك رصيد	إجمالي		
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مباني تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات يجرى انجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية. ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخبزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص28.

من خلال الجدول نلاحظ أن عناصر الأصول تبوب في الميزانية على النحو التالي:¹

- ✓ **الأصول الجارية:** وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة، وتشمل النقد، المدينون وأوراق القبض، البضاعة، المصروفات المدفوعة مقدما،.....إلخ.
- ✓ **الأصول غير الجارية:** وهي الأصول التي يقتنيها المؤسسة للاستعانة بها على أداء خدماتها، أو تسهيل القيام بعملياتها التجارية، وليس لإعادة بيعها وتشمل الأراضي، المباني، الآلات، الأسهم والسندات،.....إلخ.

ب- الخصوم: وهي التي تمثل في لحظة زمنية معينة تلك الموارد و رؤوس الأموال الموضوعة تحت تصرف المشروع أو المؤسسة، فهي مطالب تتطلب الدفع عن موارد المؤسسة، وتنشأ عموما نتيجة التزامات أو عقود قابلة للتنفيذ قانونيا بواسطة الدائن.²

تتميز خصوم المؤسسة بعدة خصائص، أهمها:³

- ✓ يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدث معين أو في تاريخ معين.
- ✓ لا يمكن تفادي الالتزام.
- ✓ وقوع الحدث الملزم للمؤسسة في الماضي.

تأخذ خصوم المؤسسة الشكل الموضح في الجدول التالي:

¹ عبد الحليم كراجه، ياسر السكران، "الإدارة والتحليل المالي" (أسس - مفاهيم - تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص152 .

² عاشور كتوش، "المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص35.

³ شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص45.

الجدول رقم (02): جدول الميزانية جانب الخصوم
ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

N - 1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس الأموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية
			مجموع عام للخصوم

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 25/03/2009، ص29.

عناصر الخصوم تبوب في الميزانية في المجموعات التالية:¹

الخصوم الجارية: وهي الديون التي تستحق السداد خلال سنة مالية واحدة مثل الدائنون وأوراق الدفع، والقروض قصيرة الأجل والبنك(سحب على المكشوف) والمصرفوات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما أو غير المكتسبة،...إلخ.

الخصوم غير الجارية: وهي الديون التي تستحق السداد خلال فترة مالية تزيد عن سنة، مثل القروض طويلة الأجل، وقروض السندات، وأوراق الدفع طويلة الأجل،...إلخ.

رؤوس الاموال الخاصة: تعكس حقوق الملكية التزامات المؤسسة تجاه أصحابها، ويختلف تبويبها باختلاف الطبيعة والشكل القانوني للمؤسسة.

ثانيا: عرض قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

1- **تعريف جدول حسابات النتائج:** "وتسمى أحيانا قائمة الأرباح، وتظهر نتائج عمليات المؤسسة لفترة معينة من الزمن، وهي ملخص للإيرادات التي تحققت خلالها المصرفوات التي ل زمت لتحقيقها في المؤسسة، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر خلال نفس الفترة".²

" فهي بيان يلخص إيرادات ومصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، أي أنها تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها، وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقق أرباح أو خسائر".³

¹ عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص312.

² عبد الحي مرعي، وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية" (الإطار النظري - معادلة الميزانية الإجراءية والدورة المحاسبية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001 ، ص28

³ علي عباس، "الإدارة المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص39 .

ويحقق إعداد قائمة الدخل العديد من المزايا منها:¹

- التعرف على نتيجة الأعمال عن الفترة المالية المنتهية من الربح أو خسارة، وتحديد المقدرة الكسبية للمؤسسة.
- تحديد مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في اختيار سياستها واتخاذ قراراتها.
- تحديد مدى قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح من ناحية، وقدرتها على سداد التزامات قصيرة الأجل وأعباء الديون طويلة الأجل من ناحية أخرى.
- تحديد الربح الخاضع للضريبة، ومقدار الضريبة على الدخل، وصافي الدخل بعد الضريبة.
- الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي.
- توفير معلومات مفيدة للتعرف على صافي المبيعات وصافي المشتريات وتكلفة البضاعة وتكلفة البضاعة المتاحة للبيع وغيرها.

2- أنواع جدول حسابات النتائج: يمكن تصنيف جدول حسابات النتائج إلى:

- أ- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: وفقا لهذا الأسلوب يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها (مواد أولية، أجور ورواتب، الإهلاكات... إلخ).

ويظهر شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة من خلال الجدول التالي:

¹ عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص330.

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)
الفترة منإلى.....

N - 1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			استهلاك السنة المالية
			القيمة المضافة للاستغلال
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			الفائض الإجمالي من الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاستهلاكات والمؤونات
			النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			النتيجة المالية
			النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)

			العناصر غير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			النتيجة الغير العادية
			النتيجة الصافية المالية للسنة
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص30.

ب- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: وتصنف الأعباء وفق هذا الأسلوب حسب الوظيفة (تكلفة المبيعات، التكاليف الجارية، الأعباء الإرادية... إلخ)

ويظهر شكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة منإلى.....

N - 1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة

			(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء الغير العادية المنتجات غير عادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص31.

من خلال ما سبق نستنتج أن أهم عناصر جدول حسابات النتائج تتمثل في:¹

- ✓ **رقم الاعمال :** ويقصد بها المبيعات الصافية أي بعد طرح مردودات ومسموحات المبيعات منها خلال الفترة المالية بغض النظر عن كونها مبيعات نقدية أو آجلة.
- ✓ **كلفة المبيعات:** وهي عبارة عن ثمن وتكلفة المبيعات التي باعتها المؤسسة فعلا خلال الفترة، ويمكن حسابها كما يلي:

صافي المشتريات + بضاعة أول المدة - بضاعة آخر مدة.

¹ فايز سالم حداد، "الإدارة المالية"، ط3 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2010 ، ص ص32 - 33

- ✓ صافي المشتريات: وهي المشتريات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة مطروحا منها مردودات ومسموحات المشتريات سواء نقدا أو بالأجل.
- ✓ مصاريف البيع: وهي كل المصاريف التي صرفتها المؤسسة على مبيعاتها خلال الفترة المحاسبية.
- ✓ المصاريف العمومية والإدارية: وهي المصاريف التي ليس لها علاقة بمصاريف البيع، ولكن يتم صرفها على رواتب الموظفين وأجورهم.
- ✓ أقساط الإهلاك: ويقع عنصر الإهلاك ضمن المصروفات التشغيلية في المؤسسة التجارية، أما في المؤسسة الصناعية فيدخل ضمن حساب تكلفة البضاعة المباعة.
- ✓ صافي الربح التشغيلي: وهو الربح الذي تحققه المؤسسة عن عملها التشغيلي (الأساسي) دون إدخال مصاريف التمويل (الفوائد المدفوعة).

بالإضافة إلى العناصر التالية:¹

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسيطة.
- النواتج المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- مخصصات الإهلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية.
- مخصصات الإهلاك وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول الغير المادية.
- نتائج الأنشطة العادية.
- العناصر الغير عادية للنتائج والأعباء.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- بالنسبة للشركات الأسهم، النتيجة الصافية للأسهم.

¹ شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 51.

المطلب الثاني: عرض قائمتي التدفقات النقدية وتغييرات حقوق الملكية

قبل الحديث عن طرق الاعداد والخطوات الواجب اتباعها لإعداد قائمتي التدفقات النقدية وتغييرات حقوق الملكية لابد من الإشارة الى المعلومات والبيانات اللازم توافرها لإعداد القائمتين.

أولاً: عرض قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):

1- تعريف قائمة التدفقات النقدية: "هي قائمة تشمل المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية عن فترة زمنية لتحديد رصيد النقدية المتاح في نهاية هذه الفترة".¹

"يهدف جدول سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، وهو ما يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة وغير المباشرة".²

"لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والاستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها".³

تفيد المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) في خدمة الأمور الآتية:⁴

- ✓ تقدير إمكانية المؤسسة على توليد نقدية عن عملياته المستقبلية.
- ✓ تقدير إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماته النقدية في المستقبل.
- ✓ تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي.
- ✓ بيان أثر القرارات الاستثمارية والتمويلية التي تم اتخاذها خلال الفترة على تدفقاته النقدية

¹ عبد الناصر محمد سيد درويش، "مبادئ المحاسبة المالية" (الأصول العلمية والعملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص51.

² عاشور كتوش، مرجع سابق، ص62.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي دروس وتطبيقات" ج1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص204.

⁴ محمد تيسير الرجبى، "تحليل قوائم المالية"، الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة ، 2014 ، ص123.

2- **مكونات التدفقات النقدية:** يتم تصنيف المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية تصنيفاً ثلاثياً حسب أنشطة المؤسسة كما يلي:¹

أ- **أنشطة تشغيلية:** تشمل الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الربح، أي الأثر النقدي لبنود قائمة الدخل:

- النقدية المقبوضة من مبيعات السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق قبض)، وكذلك المقبوضات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات.
- النقدية المدفوعة لشراء البضاعة ودفع الرواتب والأجور وباقي المصروفات التشغيلية، وكذلك المدفوعات مقابل الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق الدفع) ومدفوعات فوائد القروض وسداد الضرائب.

ب- **أنشطة استثمارية:** تشمل عموماً الأثر النقدي لعمليات الأصول طويلة الأجل:

- المقبوضات من الاستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات)، أو من بيع أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو من عقود اقتراض لمؤسسات أخرى.
- المدفوعات مقابل زيادة الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو شراء أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو منح عقود إقراض لمؤسسات أخرى أو سداد القروض.

ج- **أنشطة تمويلية:** تشمل عموماً الأثر النقدي للالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية:

- المقبوضات من إصدار الأسهم) زيادة رأس المال (أو إصدار السندات أو أي مصدر تمويل آخر.
- المدفوعات في شكل توزيع الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية (تخفيض رأس المال) أو سداد القروض طويلة الأجل أنشطة غير نقدية هامة.

¹ رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية" (القياس والإفصاح في القوائم المالية)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص390.

3- الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) وأهميتها:

أ- الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويدنا بمعلومات تفصيلية عن حركة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، الناجمة عن الأنشطة المختلفة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

بالإضافة إلى تزويدنا بمعلومات واضحة عن النشاطات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية خلال فترة معينة.

بمعنى آخر أن قائمة التدفقات النقدية توضح المبالغ المقبوضة والمدفوعة، وصافي التغير في النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للمؤسسة خلال فترة معينة، وعليه فان التدفقات النقدية تعطينا صورة واضحة عن الأمور التالية:¹

- ✓ مصادر النقد خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ استخدامات النقد خلال فترة معينة.
- ✓ التغير في رصيد النقد خلال فترة معينة.

ب- أهمية قائمة التدفقات النقدية

تظهر أهمية جدول سيولة الخزينة في إظهار بعض العناصر التي لا تتضمنها الميزانية و جدول حسابات النتائج أهمها:²

- ✓ تحييد عناصر المصروفات غير النقدية (المحاسبية) وبشكل خاص الاستهلاك والإطفاء لكافة الأصول ذات العلاقة.
- ✓ إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة، وخلال السنة المالية، خلافا لما تظهره قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، والمتمثل في إظهار الأرصدة فقط لهذه النشاطات.

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسن محمد سلامة، "أساسيات الإدارة المالية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 68.

² محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية" (الاستثمار، التمويل، التحويل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 82.

✓ إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة، وهو ما لا يمكن إظهاره في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

4- إعداد جدول تدفقات نقدية:

المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تؤخذ من الميزانيات المقارنة وجدول حساب النتائج الحالي، وكذلك البيانات الخاصة ببعض الصفقات المنتقاة بإتباع الخطوات التالية:¹

- ✓ تحديد النقدية المتولدة من العمليات أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.
- ✓ تحديد التغير (الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة.
- ✓ تسوية التغير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية ونهاية الفترة.

ويتم إعداد جدول سيولة الخزينة بطريقتين:

أ- الطريقة المباشرة: وهي الطريقة التي تهدف إلى تقديم العناصر الرئيسية للتدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة (الزبائن، الموردين، الضرائب...إلخ) قصد الحصول على التدفق النقدي الصافي، ويتم مقارنة هذا التدفق مع النتيجة قبل الضريبة للسنة المالية.

يظهر جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة منإلى.....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة

¹ عبد الكريم شناي، " اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص61.

			الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة الغير متأية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة الغير متأية من أنشطة الاستثمار المسحوبات من اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات من اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب - ج) أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص35.

ب- الطريقة غير المباشرة: هي الطريقة التي من خلالها يتم تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من خلال استبعاد العمليات التي ليس لها أثر نقدي والتدفقات المالية المرتبطة بالأنشطة الاستثمار أو التمويل.

يظهر جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)
الفترة منإلى.....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الاستهلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات من اقتناء تسيّيات تحصيلات التنازل عن تسيّيات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين

			زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص36.

ثانيا: عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول التغيرات في حقوق الملكية):

إن التغيرات الحاصلة على النقدية خلال السنة المالية يجب تبيانها من خلال قائمة تغيرات الأموال الخاصة وهذا من أجل معرفة السياسة التمويلية للمنشأة

1- تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول التغيرات في حقوق الملكية):

"يظهر من خلالها أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات".¹

تنتج أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة الأرباح أو خسارة الدورة المالية، وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول دورة مالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.²

¹ عيد الناصر إبراهيم نور، إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سابق، ص81.

² لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص59.

تظهر قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول تغير الأموال الخاصة) في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2 - N						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر 1 - N						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص37.

من خلال الجدول نلاحظ أن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها عديدة أهمها:¹

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.
- ✓ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- ✓ المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

1- الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة: وتتمثل فيما يلي:²

- ✓ تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة.
- ✓ تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة.
- ✓ تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي:
 - تغيرات رأس المال الاجتماعي المحرر.
 - زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم.
 - تحويل الالتزامات لأسهم.
 - علاوة الإصدار، الإدماج والمساهمات.
 - علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي، أو عن تحويل الالتزامات.

المطلب الثالث: عرض قائمة الإيضاحات الملحقة (جدول الملاحق).

الملحق هو وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة للمعلومات المفيدة لقارئ الحسابات.

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن عدة نقاط أهمها:³

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية.

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 60.

² عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص 63.

³ عبد الكريم شناي، مرجع نفسه ص 64.

- ✓ المعلومات الإضافية لفهم قائمة: الميزانية، حسابات النتائج، تدفقات الخزينة، وتغيرات الأموال الخاصة.
- ✓ المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم وفروعها.
- ✓ المعلومات ذات الصيغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.

✓ يوجد عاملان أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب إظهارها في الملحق:

- عنصر ملائمة المعلومات.
- الأهمية النسبية.

يجب أن يحتوي الملحق فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة.

المعلومات الملحقة بجدول الملاحق من أهمها:¹

- ✓ الالتزامات الطارئة، أحداث مهمة والتي تكون مخرجاتها غير مؤكدة.
- ✓ التقييم والسياسات المحاسبية، وهي توضيحات لطرق التقييم المستخدمة أو الافتراضات الأساسية المتعلقة بتقييم المخزون، طرق الاستهلاك، الاستثمارات في الشركات التابعة.
- ✓ حالات تعاقدية، توضيحات لمحددات معينة أو تعهدات ملحقة بأصول معينة أو غالباً متعلقة بالمطلوبات.

¹ فداغ الفداغ، " المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق"، مؤسسة الورق، عمان، 1999، ص 166.

المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية

تقوم القوائم المالية بتزويد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة بمختلف المعلومات التي تحيط بجوانب نشاطها ومن خلال هذا المبحث سوف نحول أن التطرق إلى مستخدمو القوائم المالية والعوامل التي تؤثر فيها وأهم حدودها.

المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية

هناك العديد من الجهات التي تهتم باستخدام القوائم المالية وتحليلها، والتي يمكن تقسيمها إلى:¹

1- الإدارة: التحليل المالي يساعد الإدارة بشكل رئيسي في عملية التخطيط المالي والرقابة وتقييم الأداء، ففي مجال التخطيط فإن التحليل المالي يعتبر نقطة البداية في التخطيط المالي، وتمثل الموازنة التقديرية الشاملة الترجمة الكمية لخطط الإدارة وتوقعاتها فيما يتعلق بالمبيعات والإنتاج والتدفقات النقدية، أما في مجال الرقابة وتقييم الأداء تستطيع الإدارة معرفة مستوى أدائها عن طريق مقارنة ذلك الأداء مع نظيراتها في الصناعة نفسها.

2- المستثمرين في المؤسسة: ويمكن تقسيمهم إلى:

أ- المساهمين: ومستشاريهم والذين يهتمون في قياس أداء أسهمهم وكذلك في تشكيل توقعات عن مستقبل هذا الأداء. كما يهتم المساهمين بإدارة المؤسسة وقدرتها على السيطرة على مصادرها من أجل خدمة مصالح المساهمين.

ب- حاملي السندات: وهؤلاء يكونوا مهتمين بالعسر المالي للمؤسسة وأن هناك أمان كافي من أجل سداد ديونهم.

ج- بعض المستثمرين الآخرين: مثل البنوك والمؤسسات المالية، ويهتم هؤلاء بالدرجة الأولى بالحصول على دفعات القروض وبالفوائد ضمن الوقت المحدد لها.

3- المتعاملين مع المؤسسة: ويمكن تصنيف المتعاملين مع المؤسسة إلى:

¹ فايز سالم حداد، مرجع سابق، ص 53 - 56.

أ- **المزودين:** ويهتم هؤلاء بالوضع المالي للمؤسسة تماما مثل حاملي السندات، فهم يريدون سداد ديونهم بأمان وضمان كافي.

ب- **الزبائن:** ويكونوا مهتمين بوضع المؤسسة المالي خاصة في حالة أنهم قاموا بالدفع المقدم ثمنا للبضائع أو للمنتجات وأصبحت المؤسسة في عسر مالي.

ج- **الموظفين ونقاباتهم:** وهؤلاء يكونوا مهتمين بالأمن الوظيفي والأجور والتفاوض على هذه الأخيرة، وبالتالي لا بد لهم من الاعتماد على المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القوائم المالية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في القوائم المالية من أهمها:¹

1- **المنظمات المهنية:** ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، ويتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة بوضع أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، وبالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة.

2- **الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:** حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك ، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها و التأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة ، وبالمقابل تقوم الهيئة الشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف و ال رقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

3- **النظام الاقتصادي القائم:** ويبدو النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبين في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين، وغيرهم. بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم

¹ سليم بن رحمون ،"تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص ص77-78.

المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخطه لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

4- التضخم وارتفاع الأسعار: حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

5- تدخل الدولة: تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

المطلب الثالث: حدود القوائم المالية

تعد القوائم المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالمؤسسة، إلا أن هذه القوائم عرضة لبعض القيود، ومن أهم القيود ما يلي:¹

أولاً: افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد:

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لافتراض هام وهو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكيد معده القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن إلى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ثانياً: التسجيل التاريخي:

تعد القوائم المالية وفقاً للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي حدوداً على قيمتها في ذلك الخصوص.

¹ طارق عبد العال حماد، "مبادئ المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 42 - 45.

ثالثا: الحكم والتقدير الشخصي:

لتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مؤسسة من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المؤسسة، ولأن هذا الأمر غير عملي، لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة.

رابعا: قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية:

تملك الإدارة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهايات الفترات، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية قد يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين، أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمؤسسات، ومن أمثلة تلك الأنشطة القيام بعمليات شراء للبضائع بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول.

خامسا: البنود التي لا تسجل محاسبيا:

لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاحها، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل، ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في الميزانية، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك يجب أن ينظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار، وباعتبار أنها تمثل جزء وليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

سادسا: مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية:


يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة.

وتؤدي عملية اختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة، وتعتبر المؤسسة هي المسؤول الأول عن التغييرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولاً عاماً لنفس الأحداث الاقتصادية


خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأهداف الأساسية للقوائم المالية وأهم مستخدميها، حيث نجد أن الهيئات المحاسبية الدولية أولت اهتماما كبيرا بها، فتم فرض قوائم مالية جديدة إضافة إلى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تتمثل في قائمة التدفقات النقدية التي تبين كل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل، وذلك يهدف توضيح أسباب العجز أو الفائض في الخزينة الناتجة عن كل نشاط، وقائمة تغيرات حقوق الملكية التي تهدف إلى توضيح حركة رؤوس الأموال الخاصة والأسباب المؤثرة في ذلك.

ومنه استنتجنا أن القوائم المالية هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، والذي تفصح فيه المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ومركزها المالي ونتائجها المتحققة خلال الدورة المالية، مما تساعد على اتخاذ القرارات السليمة من طرف جميع مستخدميها.



الفصل الثاني:



مفاهيم عن تقييم المؤسسة
ومختلف طرق التقييم



تمهيد:

مع خروج الجزائر من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد رأس مالي والانفتاح على السوق الخارجي نشهد نمو متسارع لعدد من المؤسسات وهذا النمو ادى الى تزايد المعاملات فيما بينهم، فهناك اشخاص يقومون بشراء أو بيع مؤسسات وبعض المؤسسات يقومون بالاندماج فانطلاقا.

يلجا العديد من المسيرين ومدراء الشركات الى تقييم مؤسساتهم في ظل التغيرات في السياسات الاقتصادية وتطور في المعاملات المالية من هذا طرح عدة تساؤلات حول مصطلح تقييم المؤسسة في هذا المبحث سوف نتناول مفاهيم حول تقييم المؤسسة وطرق تقييمها.

المبحث الاول: مفاهيم عن تقييم المؤسسة ومختلف طرق التقييم

سوف نتطرق في هذا المبحث عن أساسيات تتعلق بعملية تقييم المؤسسة يجب معرفتها والمتمثلة في:

المطلب الاول: مفهوم تقييم المؤسسة

اولا: تعريف عملية التقييم

يتضمن تعريف تقييم المؤسسة كاقتراح قيمة أو حصرها في نطاق متكون من مجموعة قيم لمختلف أصول الثابتة والمالية للمؤسسة، وليس اقتراح سعر في اي حال من الاحوال لأنها لا تقتصر على تحديد سعر معين ناتج كمعلومة موضوعية ناتجة عن قانون العرض والطلب، بل لتحديد قيمة ذاتية للمؤسسة بما تتماشى مع أهداف المتعاملين الاقتصاديين والمدراء والمسيرين¹. هذه القيمة أو القيم المتحصل عليها سوف تكون اساس في عملية التفاوض ونقل الملكية او الشراكة بين مؤسستين او أكثر.

ثانيا: انواع القيم الناتجة عن عملية التقييم

من خلال ما سبق الهدف الاساسي لعملية التقييم هي تحديد قيمة، وتوجد للقيمة عدة انواع يمكننا حصرها في ما يلي :

1- القيمة السوقية:

وتُعرف أيضا بالقيمة العادلة، ويمكن تعريفها على النحو التالي² : المبلغ المعبر عنه نقدا أو بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية أصل من البائع إلى المشتري ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه.

¹ JEAN Etienne Palard, FRANK Imbert, **Guide pratique d'évaluation d'entreprise**, groupeEyrolles,Paris,2013 page 20

² عبد العال حمادة طارق " التقييم و إعادة هيكلة الشركات :تحديد قيمة المنشأة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008 ، ص . 13

2- القيمة الاستثمارية:

يمكن تعريفها " على أنها قيمة المنافع المستقبلية الناتجة عن امتلاك أصل ما بالنسبة لمشتري معين"¹ وهذه القيمة يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا من مشتري محتمل لآخر بسبب بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على تقدير مشتري معين للقيمة الاستثمارية للمنشأة الأعمال.

3- قيمة التصفية:

"تمثل هذه القيمة صافي المبالغ النقدية التي يمكن الحصول عليها عند بيع الأصول ناقص الخصوم"²، وتكون هذه القيمة عادة أقل من قيمتها الاقتصادية لمشروع قائم بالفعل ومستمر وهي ذات أهمية في عملية المساومة لأنها تمثل الحد الأدنى للقيمة، فلو عرض علينا مثل هذا السعر المنخفض فلا جدال في أنه من مصلحتنا تصفية المؤسسة وبيع كل أصل من أصولها على حدا .ما يجب الإشارة إليه أنه هناك نوعان من التصفية:

التصفية المرتبة أو المنظمة: تكون لما تتخلى المؤسسة عن نشاطها فتبيع الأصول على فترات مما يسمح بالاستفادة إلى أقصى درجة آخذين في الاعتبار الظروف الخاصة بكل تصفية.

التصفية الإجبارية - حالة الإفلاس -: العرض الفوري لبيع أصول المؤسسة في السوق وفي هذه الحالة لا نتحصل على أفضل الأسعار

4- القيمة الدفترية:

وتسمى أيضا بقيمة الحياة وببساطة هي التكلفة التاريخية لذلك الأصل ناقص الاهتلاك المتراكم، وعند محاولة حساب القيمة الكلية للمؤسسة بهذه الطريقة يتم طرح القيمة الدفترية للخصوم من مجموع القيم الدفترية لكل الأصول.

¹ طارق عبد العال حمادة "التقييم، تقدير قيمة بنك لأغراض الإدماج أو الخصخصة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002 ، ص 08

² نعيمة غلاب و زينات دراجي "تحليل مقارنة تقييم المؤسسة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول ، اقتصاديات

الخصوصية و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف من 03 إلى 07 أكتوبر 2004 ، ص . 03

5- قيمة شهرة المحل:

تعتبر شهرة المحل نوعاً خاصاً من الأصول غير المادية ويمكن تعريفها على أنها «مجموعة الصفات غير القابلة للوزن أو القياس بدقة التي تجذب الزبائن إلى منشأة أعمال معينة، وهي في جوهرها تتوقع استمرار تفضيل العملاء وتشجيعهم لأي سبب من الأسباب»¹

يتم حساب شهرة المحل على اعتبار أنها الفرق بين السعر المدفوع نظير منشأة الأعمال المكتسبة والقيمة السوقية العادلة للأصول المكتسبة سواء الملموسة أو غير الملموسة مع استبعاد الخصوم

المطلب الثاني: مبادئ عملية التقييم ودوافعها.

يوجد عدة مبادئ اقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على تحديد القيمة ويمكن تلخيصها فيما يلي:²

أولاً: مبدأ وجود بدائل:

إن هذا المبدأ يقوم أساساً عند التفكير في أي نقل للملكية بحيث يكون أمام كل من المشتري والبائع بدائل لإتمام المعاملة، ولا يعني هذا المبدأ أن كل المبادلات مرغوبة بدرجة متساوية، ولكن يعني ببساطة أن البائع ليس مجبراً على البيع لمشتري معين أو أن المشتري ليس مجبراً على الشراء من بائع محدد. فإذا لم يكن هذا هو الوضع فإن آلية السوق سوف تنتسوه ولن يكون بالإمكان تحديد القيمة السوقية العادلة.

ثانياً: مبدأ الاستبدال:

إن المشتري العاقل لا يدفع في ملك أو أصل ما يزيد على تكلفة استبداله بآخر يقوم بنفس الوظيفة. فعلى سبيل المثال المشتري العاقل أو الراشد لا يدفع مقابل جهاز أو معدات مستعملة أكثر مما يمكن أن يدفعه مقابل جهاز أو معدات جديدة تؤدي نفس الوظائف. ولكن تطبيق هذا المبدأ على المنشأة ككل أصعب بكثير حيث أن تقدير التكاليف المطلوبة لاستبدال منشأة أعمال بأخرى أمر بالغ التعقيد.

¹ - طارق عبد العال حمادة "التقييم، تقدير قيمة بنك لأغراض الإدماج أو الخصخصة"، مرجع سابق، ص 16

² طارق عبد العال حمادة، " التقييم وإعادة هيكلة الشركات، تحديد قيمة المنشأة"، مرجع سابق، ص ص 24-26

ثالثا: مبدأ الإحلال:

لهذا المبدأ أهمية بالغة بالنسبة لتقدير القيمة فهو يقضي بأن قيمة الأصل تتحدد بواسطة التكاليف التي سوف يتم تكبدها لامتلاك أصل بديل بدرجة مساوية، وكمثال: إذا قام مجموعة من المستثمرين درس إمكانية شراء بنك ما فلا تقتصر دراساتهم على مستوى البنك المستهدف لوحده بل أيضا السعر المدفوع في البنوك المماثلة أي مقابل البدائل المرغوبة بدرجة مساوية، ومبدأ الإحلال يمثل الأساس النظري لمدخل السوق إلى تقدير القيمة.

رابعا: مبدأ المنافع المستقبلية:

يفترض هذا المبدأ أن قيمة الأصل أو المنشأة يعكس المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من امتلاك ذلك الأصل أو السيطرة عليه، ومن هذا المنظور فإن قيمة أي منشأة أعمال تمثل القيمة الحالية الصافية لكافة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتحققة نتيجة لملكية تلك المنشأة.

يمكن تقييم المؤسسة في أي فترة زمنية معينة في مدة الحياة الاقتصادية لها ويمكن اعتبارها كطريق ممهّد من أجل تسيير حسن للمؤسسة لأن المسار المنتهج في التقييم يقوم بتحديد مراكز القوة والضعف للمؤسسة التي تؤثر من جهة على استراتيجية المتبعة وتحديد مكانتها في السوق ومن جهة أخرى يوضع المسيرين أمام المخاطر والفرص التي يمكن ان تواجه المؤسسة، ويوجد عدة اسباب ودوافع التي تقودنا الى تقييم المؤسسة ونذكر اهمها:

- في حالة الاندماج:

يعرف الاندماج على انه تقارب او اندماج بين مؤسستين الهدف منه هو توحيد كل الموارد والكفاءات بهدف انشاء استثمار مشترك الذي ينبثق منه ميلاد شركة جديدة ومن اجل تحقيق الاندماج يجب تقييم المؤسسة المدمجة والمؤسسة التي قامت بعملية الاندماج لأنه سيؤثر على راس مال الشركة وكذا القيمة الاسمية لأسهمها¹.

¹ Jean-Etienne PALARB, Franck IMBERT, « Guide pratique d'évaluation d'entreprise », Editions Eyrolles, Paris, 2013, P52

2- الحيابة او التنازل:

تعرف الحيابة على انها شراء جزء من اصول مؤسسة او شراء المؤسسة ككل من طرف مؤسسة اخرى دون ضرورة حل واختفاء المؤسسة التي قامت بحيابتها الغرض منه توسيع الانشطة من خلال زيادة حجم المؤسسة.

إذا كانت المؤسسة مدرجة في البورصة فان عملية الحيابة تتم في إطار مناقصة عامة للشراء (الاكتتاب العام) وإذا كان العكس فجيب على المشتري تقييم المؤسسة المراد حيابتها.

3- الادراج في البورصة:

إن إدراج المؤسسة في البورصة بفتح راس مالها للاكتتاب من أجل الحصول على التمويل الذي يسمح لها بتوسيع نشاطها. مثلا من اجل الدخول الى بورصة الجزائر اول مرحلة تقوم بها المؤسسة هي عملية التقييم من طرف خبير محاسبي مسجل في القائمة الوطنية للخبراء المحاسبين أو محاسب معترف به في لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) التي تسمح بتحديد سعر البيع أو الاكتتاب للأسهم وتسمح ايضا بتحديد نطاق لمجموعة من القيم من اجل الدخول الى البورصة ومتي تقدم الى المستثمرين¹

4- الخصصة:

الخصصة كمفهوم يتضمن تحويل الأصول والخدمات من القطاع العام المدعم ضريبيا وسياسيا إلى القطاع الخاص التنافسي، أي أنها تمثل سياسة اقتصادية ترمي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام من خلال تقسيم الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص وتشجيعه نظرا لاتسامه بانخفاض حجم البيروقراطية في اتخاذ القرارات وقدرته على تحسين الجودة والابتكار²

¹ <https://www.cosob.org/missions/> consulté le 25/04/2019 à 22h00

² شكري رجب العشاوي الخصصة اتخاذ العاملين المساهمين- مفاهيم- تجارب دولية وعربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص 79-80

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص بعض الدوافع الفرعية التي تقود اي مسير الى تقييم مؤسسته كالاتي:

1- معرفة موقع المؤسسة أو المنشأة في السوق.

2- الحصول على القروض البنكية من أجل تمويل بعض الاستثمارات.

3- تنمية النشاطات والزيادة من مساهمة الشركاء الماليين في الرأس المال الخاص بالمؤسسة.

4- تصفية المؤسسة عند الإفلاس حيث أنّ التقييم يسمح بتسديد قيمة مستحقات الدائنين.

المطلب الثالث: مسار عملية التقييم.

ان التقييم النهائي ما هو إلا حوصلة لمجموعة من المراحل المكونة لمسار تقييم المؤسسة، التي في بعض الاحيان تكون معقدة وتختلف درجة التعقد على حسب حجم المؤسسة وقطاع نشاطها.

يمكن تلخيص مسار التقييم في الشكل الموجود في الصفحة الموالية¹ :

¹ Jean Etienne PALARB, Franck IMBERT, **Guide pratique d'évaluation d'entreprise**, Eyrolles,

Paris,2013, P 80

الشكل رقم 01 : مسار عملية التقييم



ويمكن شرح الشكل اعلاه فيما يلي:

اولا: جمع المعلومات

مرحلة جمع المعلومات تعتبر مرحلة مهمة في عملية التقييم، حيث ان المعلومة الاقتصادية والمالية والقانونية والجبائية تعتبر كمادة اولية لعملية التقييم.

تتمثل هذه المرحلة في جمع معلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسة المتوفرة من اجل القيام بتحليل المحفظة الانتاجية والخدمات، شروط الانتاج المتبعة التكنولوجيا طرق التوزيع والمنافسين. المعلومات يمكن

ان تكون متاحة على الجميع كالميزانية السنوية، جدول حسابات النتائج التقارير السنوية، والوثائق المرجعية الخاصة بالبورصة بالنسبة للمؤسسات المدرجة، او معلومات خاصة متعلقة بالدراسات الخاصة بكل قطاع، توقعات السوق¹.

في هذه المرحلة عادة ما يتم تعزيزها بزيارات ميدانية للمؤسسة وجلسات مع المدراء من اجل أخذ نظرة شاملة على المؤسسة المراد تقييمها.

في الجدول التالي يقسم المعلومات الاساسية في عملية تقييم المؤسسة الى قسمين حسب طبيعتها:

1- معلومات رقمية (Informations chiffrées)

2- معلومات نوعية (informations qualitatives)

المعلومات الرقمية تأخذ الطابع الكمي قابلة للقياس مثل الوثائق المحاسبية للسنوات السابقة مثل الميزانيات، جدول النتائج جدول الاهتلاكات الخاصة بالأصول الثابتة... الخ

اما النوع الثاني من المعلومات الذي هو طابعه نوعي يقوم بتحليل ما هو غير رقمي في المؤسسة مثل طرق التسيير وإدارة الأعمال، كفاءة العمّال أو تحليل الربائين.

الجدول رقم (08) : المعلومات الاساسية الواجب جمعها

المعلومات النوعية	المعلومات الرقمية
1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة	1- القوائم المالية لثلاثة الى خمس سنوات الاخيرة
2- طرق الادارة والتسيير المتبعة	(الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات
3- استراتيجية مدير المؤسسة	النقدية والجداول الملحقه)
4- مؤهلات الموظفين	2- تقارير الخبراء المحاسبين.
5- حالة المعدات والادوات	3- طرق الاهتلاكات لأصول الثابتة
6-لائحة لمختلف الوظائف	4- جدول الاهتلاكات.
7- المنافسين ووضع المؤسسة في السوق	5- تقسيم راس المال الاجتماعي

Jean Etienne PALARB, Franck IMBERT, Guide pratique d'évaluation d'entreprise, op.cit P 80¹

6- جدول الاجور الخاصة بالموظفين	8- معرفة قطاع نشاط المؤسسة
	9-نموالقطاعات البديلة
	10- معرفة الزبائن وتقسيمهم
	11- العلاقة مع الموردين
	12-دراسة مختلف العقود

Source : Claude- Annie DUPLAT, « Evaluez votre entreprise, Vuibert, France,2007, P 40

ثانيا: اعداد تشخيص للمؤسسة

يعد التشخيص احد المكونات المهمة لعمليات الإدارة الإستراتيجية حيث يهتم بمتابعة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة اي انها تشمل الكيفية التي يتم من خلالها ادارة علاقاتها بالبيئة لتفرز في النهاية عن تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات البيئية الحالية والمتوقعة، مما يؤدي في النهاية الى تحديد طبيعة الخيار الاستراتيجي الملائم للمؤسسة.

يوجد نوعين من التشخيص الاستراتيجي والتشخيص المالي:

1- التشخيص الاستراتيجي:

يعرف التشخيص الاستراتيجي على انه القيام بوضع استراتيجية تهدف الى اختيار مجموعة من الانشطة التي ترى ان المؤسسة انها قادرة على الاستثمار فيها من خلال ترشيد الموارد المتاحة لذلك من اجل ضمان نموها واستمراريتها¹

من خلال التعريف يمكن استخراج مستويين من الاستراتيجية

أ- استراتيجية المجموعة : التي تقوم بتحديد أنشطة المؤسسة ، هذه الاستراتيجية تقود المؤسسة الى اختيار الاستثمار او الانسحاب في قطاع ما دون الاخر من اجل تحديد في نهاية محفظة أنشطة متوازنة.

¹ . Jean-Pierre Detrie, **strategor, politique générale de l'entreprise** ,.4eme éditions, Dunod, France 2004,page11

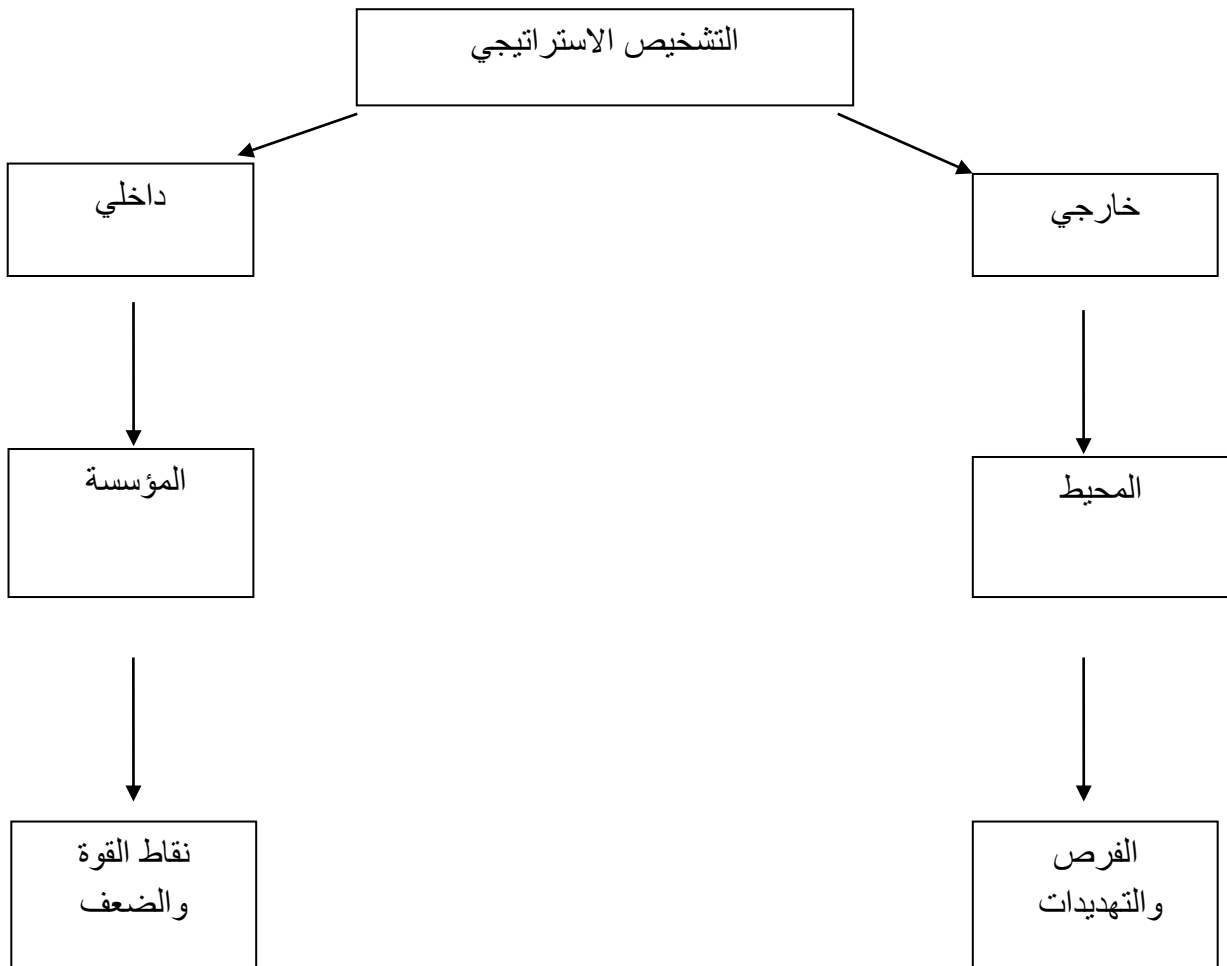
ب- استراتيجية المنافسة : تقوم بتحديد الاجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها من أجل التموّج بشكل جيد لمجابهة المنافسين في اي قطاع معين

ومن خلال التعريف نستخلص ان التشخيص الاستراتيجي يهدف الى:

- ✓ مراقبة السوق وقياس شدة المنافسة بين مختلف المؤسسات.
- ✓ فهم وظيفة المؤسسة ومجالات نشاطاتها الاستراتيجية.
- ✓ دراسة قوة وضعف المؤسسة مع تحديد الفرص والتّهديدات المرتبطة بالبيئة.

ومن خلال هذه الاهداف ان الشكل العام للتشخيص الاستراتيجي يكون على النحو التالي:

الشكل رقم 02 : عناصر التشخيص الاستراتيجي

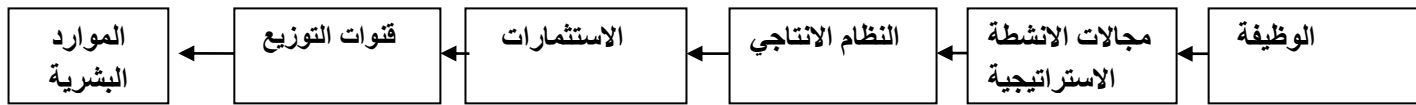


Source : Jean-Pierre HELFER, Michel KALIKA, Jacques ORSONI, Management stratégie et Organisation, 3ème édition, Vuibert, France 2000, P 55.

أ- التشخيص الداخلي:

إن التشخيص الداخلي مهمته التعريف على وظائف المؤسسة وتحديد مجالات الأنشطة الاستراتيجية التي تمثل أساس التنمية المستقبلية ويهتم بمجموعة من المتغيرات والعناصر والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

الشكل رقم 03: عناصر التشخيص الداخلي



Jean Etienne PALARB, Franck IMBERT, Guide pratique d'évaluation d'entreprise, Eyrolles, France, 2013, P 92

✓ **الوظيفة:** إن الوظيفة بالنسبة للمؤسسة هي عبارة عن الكفاءات والمهارات التي يتسم بها موظفي المؤسسة وحتى المنتجات والخدمات التي تستطيع المؤسسة أن توفرها في السوق. وبصفة عامة إن المؤسسة هي الوحيدة التي يمكنها ان تقوم بصياغة تعريف للوظيفة بحسب المجالات التي تنشط فيها¹.

✓ **مجالات الأنشطة الاستراتيجية:**

إن مجال النشاط الاستراتيجي عبارة عن مجموعة من المنتجات يتقاسمون نفس الموارد المتاحة موجهة لمنافسة نفس المنافسين بحيث يمكن ان تكون محل اعتماد استراتيجية خاصة من طرف المؤسسة. إن مجالات الأنشطة الاستراتيجية هي تقسيم أنشطة المؤسسة الى اقسام متجانسة بحيث لا يكونون متكاملين فيما بينهم².

إن مجال النشاط الاستراتيجي يتكون من مجموعة من منتجات ثنائية موجهة الى اسواق خاصة والى نفس الزبائن لها نفس الميزات التكنولوجية لمنافسة منافسين محددين مسبقا.

¹ Jean Etienne PALARB, Franck IMBERT, Guide pratique d'évaluation d'entreprise, Eyrolles, 2013, P 92

² Ibid, P 93

يعتبر تقسيم المؤسسة الى مجموعة من الانشطة الاستراتيجية مرحلة اساسية لبناء استراتيجياتها، لأنها تسمح لها بتحديد الطريقة المثلى لتقسيم الموارد المتاحة بين مختلف النشاطات

✓ **النظام الانتاجي:** من اجل تشخيص الوظيفة الانتاجية للمؤسسة يمكننا التطرق الى النقاط التالية¹:

- دراسة مستوى جودة المنتجات .
- دراسة مدى تأقلم ومرونة طرق الانتاج مع متطلبات السوق
- الموقع الجغرافي للمصانع
- الدراية التقنية للعمال
- مدي السيطرة على تكاليف الانتاج

✓ **تحليل قنوات التوزيع**

من المفروض أن نظام التوزيع يضمن تحقيق ثلاثة وظائف أساسية وهي:

- الخدمات اللوجستكية: تقديم المنتج، التوزيع، التخزين
- النصائح والخدمات المرافقة: تقديم شروحات حول المنتج، الترويج له، خدمات ما بعد البيع، تنقل المعلومات بين المنتج والمستهلك والعكس
- الوظيفة المالية: تحمل المسؤوليات الناجمة عن المخاطرة من ضعف المبيعات

تعتبر هذه الوظائف أساسية، حيث أن أي خلل في نظام التوزيع سوف ينجم عنه إعاقة المنتج وعدم قدرته على النمو وتواجهه في السوق.

✓ **الموارد البشرية:**

يمكن أن يكون قطاع نشاط المؤسسة من القطاعات التي تكون فيه المردودية مرتفعة. لكن يحدث أن تكون مداخلها منخفضة مقارنة بالإمكانات التي يعرضها عليها السوق. وقد يتبين المسؤول عن عملية التشخيص عند تشخيصه لمختلف أنشطتها أن سبب انخفاض مداخلها يعود إلى تراجع جودة منتجاتها،

¹ Gérard GARIBALDI, **Analyse Stratégique**, EYROLLES, troisième éditions, France 2008, P187

ارتفاع تكاليفها، عدم اهتمامها بعملية الترويج ... لا شك ان هذه الوضعية ستقوده للبحث عن أسبابها وذلك عبر القيام بتشخيص الموارد البشرية الذي يستلزم فحص¹:

- ✓ تحليل العلاقة مع ممثلي الموظفين
- ✓ تحليل مستوى الأجور ونظام المكافآت المستعمل في التحفيز .
- ✓ تحليل نظام الاتصال الداخلي .
- ✓ تحليل طرق التوظيف أو التشغيل .
- ✓ قدرة جلب المواهب للمؤسسة .
- ✓ تحليل مستوى التكوين .
- ✓ معدلات التغيب مع الأسباب.
- ✓ دراسة طرق المراقبة وتحليل المناخ الاجتماعي للمؤسسة وتأثيره على مردودية العمال.

ب- التشخيص الخارجي:

إن المؤسسة هي نظام مفتوح، تتأثر وتؤثر في بيئتها الخارجية التي تنتمي إليها لذلك فإن عدم تشخيص وتحليل المؤسسة لمحيطها الخارجي بالشكل الجيد قد يجعلها عرضة للمجموعة من المشاكل كفقْدان حصتها السوقية مثلا لذلك نجد أن من الوظائف الاستراتيجية التي تقوم بها المؤسسة هي التشخيص المستمر للبيئة الخارجية.

إن من أهداف التشخيص الاستراتيجي الخارجي هي تحديد الفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه اي مؤسسة، ويمكن تقسيم البيئة الخارجية الى قسمين:

✓ بيئة التعامل الغير المباشرة: (البيئة الاجتماعية العامة)

ان هذا التحليل يسمح بتقييم البيئة الاجتماعية العامة باكتشاف بعض المميزات التي يمكن ان تعترض الخطة الاستراتيجية المنتهجة من طرف المؤسسة.

¹ Idem, P187

تتكون البيئة الاجتماعية العامة من مجموعة القوى التي تؤثر اجتماعيا، اقتصاديا، قانونيا، سياسيا أو تكنولوجيا وبيئيا على عمل المؤسسة كما يلي¹:

• القوى السياسية والقانونية:

قد تؤثر قرارات القوى السياسية في الاختيارات الاستراتيجية للمؤسسة إما بالإيجاب أو السلب كقيام الحكومة بحماية المنتج الوطني وذلك بفرض تعريفات جمركية على البضائع المستوردة يمكن أن يؤثر بالإيجاب على المؤسسات المحلية والعكس بالنسبة للمؤسسات الأجنبية. وبصفة عامة يمكن تلخيص القوى السياسية والقانونية التي تؤثر على المؤسسة في النقاط التالية:

- قوانين حماية البيئة .
- قوانين التأمينات .
- النظام السياسي المطبق والاستقرار السياسي.
- قوانين الضرائب.
- قوة وحجم القوى السياسية المختلفة.
- قوانين العمل.
- القوانين التنظيمية للتجارة الخارجية.

• القوى الاقتصادية:

هي مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في المجتمع بكافة مؤسساته ومنها حالة الواقع الاقتصادي العام أو الكلي من حيث النشاط أو الركود، وبطبيعة الحال فإن هذه الأوضاع تؤثر على عمل المنظمة بطريقة مباشرة. وبصفة عامة يمكن تلخيص هذه القوى الاقتصادية على النحو التالي:

- معدل الفائدة.
- معدلات التضخم.
- مستويات البطالة.
- اتجاه الناتج المحلي الإجمالي.
- مستوى دخل الفرد.

¹ عبد العزيز صالح بن جيتور، "الإدارة الاستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير"، دار المسيرة، الاردن، 2004، ص146

- مناخ الاستثمار.
- أسعار الصرف.
- السياسات المالية
- تقلبات أسواق المال.

• القوى الاجتماعية:

هي مجموعة الخصائص المتعلقة بطبيعة السكان الذين يشكلون مستهلكي منتجات المؤسسة والتي تؤثر إما سلباً أو إيجاباً على المؤسسة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- معدل النمو السكاني .
- التوزيع العمري للسكان .
- معدلات الولادات .
- اللغات القومية والأجنبية .
- المعتقدات الدينية، والعادات والتقاليد.
- التغيير في نمط الحياة .
- حجم العمالة المتوفرة.

• القوى التكنولوجية

إن تطور التكنولوجيا المستمر يفرض على المؤسسة بدل مجهودات في مجال الاختراعات والبحوث التي أصبحت حتمية بالنسبة لها من أجل مواكبة عصر العولمة، حيث أصبحت التكنولوجيا أحد أهم المميزات التي تعتمد عليها من أجل تفادي التهديدات الناجمة عن تقادم التكنولوجيا المستخدمة مقارنة بالمؤسسات المنافسة، وتتمثل القوى التكنولوجية في النقاط التالية:

- نسبة الإنفاق على مجال البحث والتطوير.
- توفر الإنترنت .
- توفر البنية التحتية للاتصالات .
- التطور التكنولوجي في مجال النقل.
- مستوى تطور كفاءة ومهارة العامل .

- التجارة الالكترونية.
- القوانين الخاصة بحماية حقوق الاختراع والعلامات التجارية
- ✓ بيئة التعامل المباشر

ان البيئة المباشرة متكونة من عدة متغيرات ومتعاملين لديهم علاقة مباشرة مع المؤسسة مثل المنافسين والمستهلكين الزبائن، وايضا المؤسسات التي تنشط في نفس المجال.

ويعتبر نموذج القوى التنافسية MICHEL PORTER من اهم الدراسات في هذا المجال حيث أنه قام بتحديد القوى الخمس المؤثرة على حدة تنافسية المؤسسة المحددة لجاذبيتها وربحيتها نلخصها في النقاط التالية¹:

- **تهديد المنافسين الجدد:** المنافسين الجدد يمكن ان يشكلوا خطر كبير على المؤسسة التي تنشط في مجال معين، مما يؤدي الى رفع حدة المنافسة بينهم، فهل المنافسين الجدد سوف يجدون صعوبة أو سهولة لمواجهة المنافسين في نفس القطاع، وماهي العراقيل التي ستضعها المؤسسة لمجابهة تهديد المنافسين الجدد؟
- **تهديد المنتجات البديلة:** بصفة عامة تمثل المنتجات البديلة تلك السلع التي تبدو مختلفة ولكنها تشبع نفس الحاجة التي تهدف الى تقليص الطلب على السلع الموجودة في السوق وبالتالي تقليص حصص المؤسسات المنافسة في السوق.
- **القوى التفاوضية للزبائن:** في بعض الحالات يمكن للزبائن ان يمتلكوا قوة للتفاوض صعب التحكم فيها من طرف المؤسسة، حيث يجب على المؤسسة معرفة ما إذا كان الزبون في حالة قوة من اجل التفاوض ام لا.
- **القوى التفاوضية للموردين:** الموردون ايضا يمكنهم ان يؤثروا على شروط المنافسة من خلال قدرتهم على التحكم في الاسعار، فيجب على المؤسسة معرفة ما إذا كان الموردون في حالة قوة للتفاوض، هل يوجد موردون محتملون في السوق ام لا؟

¹ . Jean-Pierre Detrie, **strategor, politique générale de l'entreprise** ,.4eme éditions, Dunod, France 2004,page 41

• **المنافسة بين الشركات القائمة:** هي دراسة المنافسة ما بين المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، هذه الدراسة تركز على عدد المؤسسات وحجمهم التي تسمح بإعطاء نظرة أولية على حجم المنافسة القائمة بينهم. كما يوجد بعض المتغيرات يلعبون دورا مهما مبينة كما يلي:

- درجة نمو النشاط في السوق
- تعدد مصادر وثقافات المنافسين مما يؤدي عادة إلى عدم استقرار الأنشطة والسوق.
- ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة.
- وجود حواجز كبيرة في وجه المؤسسات الرّغبة في الخروج من السوق

2 - التشخيص المالي:

إن التشخيص المالي يسمح بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة عن طرق تحليل الهيكل التمويلي التي تعتمد عليه المؤسسة، وتقييم مدى نجاعته في تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة من طرف المسيرين.

التشخيص المالي من الناحية المالية ينصب اساسا في تحليل القوائم المالية لعدة سنوات سابقة (كالميزانية جدول حسابات النتائج.) من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات والنسب التي يتم حسابها على اساس القوائم المالية كحساب مؤشر راس مال العامل واحتياجات من راس مال العامل، وحساب النسيب المالية كنسبة السيولة ونسبة المديونية والاستقلالية المالية، نسبة معدل دوران الزبائن.... الخ

ثالثا: اختيار طريقة التقييم

إن المسؤول عن التقييم يجب ان يقوم باختيار الطريقة المثلى التي سوف يقوم بالاعتماد عليها في تقييم المؤسسة من بين مجموعة من الطرق المتاحة، حيث يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار في عملية الاختيار النقاط التالية¹:

1- كمية المعلومات المتوفرة.

2- الهدف من التقييم.

3- حجم المؤسسة.

¹ Jean Etienne PALARB, Franck IMBERT, **Guide pratique d'évaluation d'entreprise**, », Op.cit, P 78

4 - امكانية اعداد التقديرات المتعلقة بالنشاط المؤسسة.

يمكن تقسيم طرق التقييم الى:

1- طرق تركز على مدخل الذمة المالية للمؤسسة.

2- طرق تركز على مدخل قيمة المردودية.

3 - طرق تركز على مدخل فائض القيمة.

رابعا: انجاز خطة العمل

إن طرق التقييم التي تعتمد على المعطيات التقديرية عموما هي الاكثر استعمالا من طرف المقيمين لأنها تفترض ان قيمة المؤسسة تساوي القيمة المحينة الخاصة بالتدفقات النقدية الناتجة عن نشاطه.

ومن أجل إستعمال هذه الطرق يجب إعداد خطة عمل التي تركز على مجموعة من الفرضيات متعلقة بتطور التدفقات النقدية ونمو في احتياجات راس مال العامل والاستثمارات¹.

خامسا: تحديد الفرضيات واسس عملية التقييم

إن طرق التقييم عموما تعتمد على بعض الفرضيات احيانا تكون مختزلة ومبسطة فيما يخص انجاز خطة العمل اوفي حساب معدل التحيين لان تلك الفرضيات متصلة اتصالا مباشرا بعملية التقييم، حيث لا يكون لها معني إذا لم يأخذ بعين الاعتبار تلك الفرضيات، حيث يجب اختبار تلك الفرضيات أو تغيير بعض المؤشرات من اجل اجراء تحليل على النتائج المحصل عليها².

سادسا: التفاوض وتحديد السعر

إن الهدف من كل عملية تقييم المؤسسة هو ليس بالضرورة تحديد قيمة واحدة للمؤسسة لأنه من المستحيل تحديدها.

¹ Idem P 78

² Idem P 78

إن المقيم او المحلل يقومون بتحديد مجموعة من القيم محصورة في مجال مع تحديد اكبر قيمة واصغر قيمة. ان عملية التقييم لا يمكن اعتبارها كأداة تساعد المستثمرين او المسيرين على اتخاذ القرارات، ولهذا فان البائع او المشتري يقومون بعملية تدقيق لبعض عناصر الاصول والخصوم من اجل بداية عملية التفاوض.

عد نهاية عملية التدقيق تبدأ عملية التفاوض، حيث الطرفين يعتمدون على النتائج المتحصل عليه في عملية التقييم وعلة عملية التدقيق في عملية التفاوض.

حيث يمكن في عملية التفاوض يمكن الاعتماد على بعض المستشارين كالمحامي اة اطارات في البنك من اجل مساعدة البائع او المشتري في تحديد سعر التنازل والتفاوض على اجراءات ابرام العقود.

المبحث الثاني: طرق التقييم التي تعتمد على الذمة المالية

تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطُرق، حيث انها عبارة عن قراءة بسيطة لمجموع الممتلكات الخاصة بالمؤسسة¹، وتهدف إلى تحديد قيمة المؤسسة بتجميع كل القيم الحقيقية الخاصة بممتلكاتها مع طرح الديون.

إن طرق التقييم التي تعتمد الذمة المالية تعتمد في تحديد قيمة المؤسسة على القيمة التاريخية وليس التقديرية، حيث أنها تعتمد أساسا على ذمة المؤسسة (الميزانيات، جدول حسابات النتائج، عدد من الملاحق...الخ)، هذا عكس الطرق التقديرية التي تعتمد (على تقدير التدفقات المستقبلية للأرباح، توزيعات الأرباح..الخ)².

إن طريقة الذمة المالية تنقسم الى منهجين: منهج احصائي (محاسبي) يعتمد على الاصول الصافية المحاسبية ومنهج ديناميكي (Good will) الذي نضيفه الى الاصول الصافية المحاسبية المصححة مجموعهما يعطينا قيمة المؤسسة.

¹ Jean Claude TOURNIER, Jean Baptiste TOURNIER, « Evaluation d'entreprise : Que vaut une entreprise ? », Editions d'organisation, France, 2002,, P 177

² Emmanuel TCHIMENI, « L'évaluation des entreprises », 3ème édition, Economica France , 2003, P

المطلب الاول : منهج احصائي (طريقة الأصل المحاسبي الصافي).

1- الاصول المحاسبية الصافية (Actif net comptable ANC)

يتم حسب هذه الطريقة تقييم أصول المؤسسة على أساس التكلفة التاريخية وتحدد قيمة أصولها من واقع دفاترها وسجلاتها، مع افتراض أن جميع عمليات المؤسسة مسجلة في الدفاتر والسجلات طبقاً للأسس المحاسبية الصحيحة

نحصل على قيمة المؤسسة باستعمال هذه الطريقة على النحو التالي¹ :

قيمة المؤسسة = مجموع الاصول - الديون

إلا أنه لا يمكن الاعتماد على قيمة كل من الأصول والخصوم المستحقة كما تظهر بالميزانية؛ حيث توجد بعض التعديلات لا بد من إدخالها على هذه العناصر حتى تتمكن من الوصول إلى قيمة المؤسسة بأكثر دقة. ويتعلق الأمر أساساً باستبعاد الأصول غير الحقيقية المعروفة بالأصول الصورية من القيمة الإجمالية للأصول.

حيث تصبح طريقة حساب قيمة المؤسسة كالآتي² :

الأصل المحاسبي الصافي = الأصول الحقيقية - الديون

الأصل المحاسبي الصافي = (مجموع الأصول - الأصول الصورية) - (مجموع الديون)

الأصل المحاسبي الصافي = (مجموع الأصول - مجموع الديون) - الأصول الصورية

الأصل المحاسبي الصافي = الاموال الخاصة - الأصول الصورية

¹ Gérard CHAPALAIN, « Pratique moderne de l'évaluation d'entreprise », Edition (Management et Société), France, 2004, P 105

² Ibid, 105

2- الاصول المحاسبية الصافية المصححة (Actif net comptable corrigé)

إن طريقة الاصول المحاسبية الصافية المصححة تعتمد اساسا على المعلومات المحاسبية للذمة المالية للمؤسسة، اي ان قيمة المؤسسة تساوي مجموع القيم المالية للعناصر المكونة للممتلكات المؤسسة يوم التقييم سواء المسجلة او غير المسجلة في ميزانيتها.

لهذه الطريقة نفس مبدأ الطريقة السابقة، لكن تقوم بتصحيح القيم المحاسبية لعناصر الميزانية وتسجيلها بقيمتها الحقيقية (السوقية) واستخراج فوارق اعادة التقييم الناتجة عن الفرق بين القيمة المحاسبية للأصل وقيمتها الحقيقية وكذلك اعادة ترتيب بعض عناصر الميزانية حسب الحالة مما سيسمح بالانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية.

حيث يتم حساب قيمة المؤسسة حسب هذه الطريقة كالتالي¹:

الأصل المحاسبي المصحح = الأصل المحاسبي الصافي +/- فوارق اعادة التقييم لعناصر الاصول والخصوم

وهناك مجموعة من العناصر لا بد القيام بإعادة تقييمها وتلك العناصر هي:

أ- الاصول المادية:

وتمثل مجموع الوسائل المادية التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها بنفسها بغرض استغلالها لفترة طويلة من الزمن في تحقيق أهدافها.

إن الاستثمارات مسجلة في اصول المؤسسة بقيمة حيازتها اي بقيمتها التاريخية، لهذا يجب تقييم هذا الاصل بقيمته السوقية.

في الجدول ادناه سنتطرق الى اهم المعالجات المتعلقة بالاصول الثابتة واسس التقييم الخاصة بكل عنصر وأخذا بعن الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

¹ Georges Legros, *évaluation des entreprises* dunod, Paris 2011 page 47

الجدول رقم (09) : أهم المعالجات المتعلقة بالأصول الثابتة وأسس التقييم الخاصة بكل عنصر

نوع الاصول المادية	التعيين	معيار IAS/IFRS	طريقة التقييم
الاراضي IAS/16	- الاراضي يمكن ان تكون مبنية وغير مبنية. -تستعمل للإيجار او الاستغلال	لا تهتك	- منهج السوق: سعر البيع للمتر المربع بالنسبة للمعاملات الاخيرة واخذ بعين اعتبار خصائص الارض. -منهج المردودية: تحيين اقساط الايجار الصافية المتوسطة. - منهج التكاليف: متعلقة بمعايير البيئية بعد الاستغلال (كالمناجم)
البناءات IAS/16	- مجموع البناءات التي تمتلكها المؤسسة. - يمكن ان تستغلها لنفسها او تقوم بإيجارها.	- تسجيلها لوحدها منفصلة عن الاراضي. - قابلة للاهلاك اذا كانت تستغلها لنفسها. - غير قابلة للاهلاك اذا قامت بإيجارها.	- منهج السوق: سعر البيع للمتر المربع بالنسبة للمعاملات الاخيرة واخذ بعين اعتبار خصائص البناءات. -منهج المردودية: تحيين اقساط الايجار الصافية المتوسطة.
الآلات والمعدات IAS/16	مجموع الآلات والمعدات المستعملة في عمليات التحويلات والتخزين والخدمات المقدمة	قابلة للاهلاك	على العموم لا توجد عملية تقييم ياخذ بعين الاعتبار القيمة المحاسبية الصافية. - في حالة البيع تقييم مقارنة بقيمتها في السوق.
الاصول الثابتة الاخرى IAS/16	التجهيزات العامة واشغال التهيئة	قابلة للاهلاك	على العموم لا توجد عملية تقييم ياخذ بعين الاعتبار القيمة المحاسبية الصافية. - في حالة البيع تقييم مقارنة بقيمتها في السوق.

Source : Adapté de PALARB, J-E., IMBERT, F.Op.cit., p.52

ب- الاصول المعنوية:

إن الاصول المعنوية تضم اساسا مصاريف البحوث والتطوير براءة الاختراع، علامة المسجلة، مصاريف محملة على عدة سنوات..... الخ حيث تعتبر هذه الاصول كأصول صورية أو وهمية يتم تسجيلها في اصول المؤسسة لأغراض محاسبية لكن لا يمكن أخذها بعين الاعتبار كأصول حقيقية للمؤسسة لأنها عبارة عن قيم وهمية وبدون قيمة حقيقية ويجب استبعادها في عملية حساب قيمة المؤسسة، بالنسبة لشهرة المحل لا يمكن اعتبارها ايضا من اصول المؤسسة الحقيقية لكن يمكن حسابها باستعمال طريقة Good Will .

ج- الاصول المالية :

هي جميع الاصول التي تمتلكها المؤسسة في اصول مؤسسة اخرى كحصص مشاركات في راس مال مؤسسة اخرى وتتمثل فيما يلي:

- أسهم وسندات كمشاركات في راس مال مؤسسة اخرى.
- الديون الممنوحة للغير.

د- المخزونات :

تتمثل المخزونات في كل من البضاعة والمواد واللوازم، المنتجات نصف المصنعة وقيد الصنع، المنتجات التامة، إضافة إلى مخزون المؤسسة لدى الغير .ويتم تقييمها بالاعتماد على سعر السوق أو سعر التكلفة حسب طبيعة المخزون موضوع التقييم .وعادة ما لا تطرح عملية تقييم المخزون أية مشاكل إلا فيما يتعلق بالمواد والمنتجات التي لم تتمكن المؤسسة من استهلاكها أو بيعها منذ فترة من الزمن والتي تعرف بالمخزون النائم، اما في حالة اعادة البيع تم تقييمها على اساس قيمتها السوقية.

هـ- الزبائن (الذمم) :

إن تقييم الذمم يركز اساسا على التأكد من مدى صحة المبالغ الواردة في الميزانية، اما في ما يخص العملاء وسندات المساهمة التي غالبا ما تتغير فيتطلب تقييمها كما يلي:

- بالنسبة للعملاء يجب فحص والتأكد من مدي قدرة الزبائن على تسديد مستحقاتهم وعدم وجود ديون معدومة التي يجب ان تطرح من حساب الزبائن وهل يوجد زبائن مشكوك فيهم والتأكد من ان مخصصات تدني قيم الزبائن كافية لتغطيتها اوانها مبالغ فيها.

- سندات المساهمة فهي تقيم على اساس قيمتها الحقيقية المتداولة في البورصة.

و- تقييم الخصوم:

إن تقييم الخصوم يقوم اساسا على اعادة النظر في بعض الحسابات المكونة للأموال الخاصة بالمؤسسة كحساب المخصصات الخسائر والتكاليف التي تكونها المؤسسة بغرض مواجهة خسائر وتكاليف محتملة الوقوع حين تعتبر المخصصات عن تكاليف تقديرية قد تتحقق أو تكون قيمتها غير كافية لمواجهة الخسارة التي تغطيها أو مبالغ فيها، كما قد لا تتحقق نهائيا.

وعليه يمكن أن تتحول نسبة من هذه المخصصات أوكلها إلى ديون إذا تبين أن الخطر الذي كونت من أجله قد زال أو قد تحقق فعلا.

وايضا اعادة النظر في حسابات الديون الطويلة والمتوسطة وقصيرة الاجل للمؤسسة والتزاماتها مع الموردين، وديون مع مصلحة الضرائب والمصالح الاجتماعية.

تعد طرق الذمة المالية من الطرق شائعة الاستعمال نظرا لبرساطتها. كما يمكن لكل من البائع والمشتري أن يستخدمها بمجرد توفر المعلومات الضرورية. غير أن ذلك لا يعني أنها تخلو من النقائص فأنها تتجاهل شهرة المحل التي تعد جزءا الذمة المالية للمؤسسة، ولهذا يمكن استعمال طريقة التي تعتمد على فائض القيمة التي جاءت لتغطي النقص الذي وجد في هذه الطريقة التي سوف نتطرق اليها في المطلب الثالث

المطلب الثاني: المنهج ديناميكي طريقة مدخل فائض القيمة Good Will

في ظل متطلبات المؤسسة لمواجهة التحديات التي تواجهها في الاقتصاد المبني على الجودة والمعرفة الاقتصادية وزيادة الاهتمام بالاستثمار الغير المادي ومدى دوره في خلق القيمة باعتباره محددًا للميزة التنافسية في كل مؤسسة.

حيث يمكن ان تكون قيمة المؤسسة اعلى من عناصر الميزانية للأصول والخصوم المصححة حيث يمكن لهذا الفرق ان يكون ناتج من عدة عناصر معنوية نذكر منها : كفاءة العاملين، الخبرة، سمعة المؤسسة، التكنولوجيا...، حيث ان هذه العناصر من الصعب تقييمها لكن كل عنصر يمكن ان يقدم قيمة اضافية للمؤسسة او يكون احد الاسباب في تحقيق المؤسسة لأرباح، حيث تلك القيمة الاضافية تنتمي الى العناصر المعنوية يطلق عليها Rente Good Will الذي يسمح لنا بحساب ما يسمى بشهرة المحل والذي يحسب كما يلي¹:

Rentre Good Will –1

$$\text{Rentre Good Will} = R - (i * C)$$

حيث

C : راس المال الملتزم.

R : النتيجة الصافية.

I : التكلفة العادية لراس المال.

ان راس المال الملتزم يمكن ان يكون: الاصل الصافي المحاسبي المصحح، القيمة الجوهرية الاجمالية والاموال الدائمة الضرورية للاستغلال.

¹ Georges Legros *évaluation des entreprises* op,cit;p 127

1- القيمة الجوهرية الاجمالية valeur substantielle brute

تمثل مجموع الاصول المادية للمؤسسة المستعملة من اجل تحقيق اهدافها والموجهة للنشاط الاستغلالي.

من اجل حساب القيمة الجوهرية الاجمالية:

- يجب حذف كل العناصر المادية والمعنوية غير اللازمة للاستغلال.
- العناصر المعنوية قبل حساب فائض القيمة (الاصول الصورية) .
- اضافة جميع الاستثمارات اللازمة للاستغلال التي تستعملها المؤسسة سواء كانت ملكها ام لا..
- ان جميع العناصر تحسب بالقيمة الاجمالية .

القيمة الجوهرية الاجمالية¹ = الاصول الاجمالية الحقيقية + الاملاك المستأجرة + مصاريف
الاستثمار الضرورية للحفاظ على الادوات الموجودة- عناصر خارج الاستغلال

2- الاموال الدائمة الضرورية للاستغلال CPNE**Capital permanent nécessaire à l'exploitation**

تهدف الاموال الدائمة الضرورية للاستغلال في تحديد حجم الاموال الدائمة اللازمة للنشاط الاستغلالي للمؤسسة حيث انها تمول جزء من الاستثمارات والجزء المتبقي يمثل راس المال العامل الموجه لتمويل النشاط الاستغلالي من اجل تحقيق التوازن الذي يتم حسابه كالاتي :

الاموال الدائمة الضرورية للاستغلال² = الاصول الثابتة للاستغلال + احتياجات من راس المال
العامل+ الاصول الثابتة لقرض الاجار Crédit-bail

¹ ARNAUD THAUVRON *Evaluation de l'entreprise*; economica; 3eme édition France ;page 198

² Emmanuel TCHEMENI, « L'évaluation des entreprises », Op.cit, P 14

3- معدل المردودية لراس المال الملتمزم او التكلفة العادية لراس المال:

ان اختيار طريقة حساب راس المال الملتمزم تكون اختيارية لكن يجب البحث عن التطابق بين راس المال والربح المتوقع الناتج عنه ومعدل اختيار معدل الخاص بكل راس المال كما هو مبين في الجدول التالي¹ :

الجدول رقم (10): معدل المردودية لراس المال الملتمزم او التكلفة العادية لراس المال

نوع راس المال الملتمزم	الربح المتوقع	معدل العائد / معدل التكلفة
الاصل الصافي المحاسبي المصحح	النتيجة الصافية بعد الضريبة	تكلفة راس المال
القيمة الجوهرية الاجمالية	النتيجة الجارية بعد الضريبة وقبل مصاريف المالية والمصاريف الناتجة عن الديون الاستغلال	التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال المستثمر في القيمة الجوهرية الاجمالية
الاموال الدائمة الضرورية للاستغلال	النتيجة الجارية بعد الضريبة وقبل المصاريف المالية	التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال

4- تحديد تكلفة راس المال:

إن من بعض الصعوبات التي يمكن أن نواجهها في عملية التقييم هي تحديد تكلفة راس المال وخاصة المتعلقة بالمؤسسات الغير المدرجة في البورصة، فخبراء التقييم يقومون بالاعتماد على معدل واحد لجميع الاصول اللازمة للاستغلال **ANCC, VSB, CPNE** هو يتمثل في معدل الفائدة الخالي من المخاطر²

5- معدل التحيين **rente de good will** التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال

CMPC ou WACC

¹ Elisabeth bertin, Christophe Grotowski, Rédha khalassi; **Manuel de comptabilité et d'audit**; édition bertin, France 2009, page 68

² Georges Legros , **évaluation des entreprises** op,cit;p 131

إن المؤسسة تعتمد في تمويلها لنشاطها الاستغلالي على نوعين من المصادر وهما الاموال الخاصة والديون، حيث تتحمل جراء استخدام هاته الاموال نوعين من التكلفة ، تكلفة الاموال الخاصة وتكلفة الاستدانة، وعليه التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال **CMPC** تضم مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة لقاء استغلالها للأموال الخاصة اي معدل المردودية المالية التي يطلبها اصحاب رؤوس الاموال زائد تكلفة الاقتراض .

يمكن حساب تكلفة الاموال الخاصة بعدة طرق نذكر منها نموذج توازن الاصول المالية MEDAF حيث نتحصل على تكلفة الاموال الخاصة اي العائد المفروض من طرف المساهمين حسب هذا النموذج بإضافة علاوة المخاطرة لمعدل العائد المتوقع الخالي من المخاطر وهذا استعمال الصيغة التالية¹:

$$(R_x) = (R_f) + b[E(R_m - R_f)]$$

حيث :

(Rx) : مردودية المفروضة من طرف المساهمين .

(Rf) : المردودية الخالية من المخاطر .

(Rm) : مردودية السوق المتوقعة .

E(Rm-Rf) : علاوة المخاطرة .

b : معامل يقيس مدى حساسية سعر السهم للتغيرات الحاصلة في السوق .

يمكن أن تأخذ علاوة المخاطرة إحدى القيم التالية²: 25 % خطر ضعيف، 50 % خطر متوسط، 100

% خطر مرتفع نسبيا، 150 % خطر مرتفع، 200 % خطر مرتفع جدا .

في بعض الاحيان نجد صعوبة في حساب تكلفة الاموال الخاصة للمؤسسات غير المدرجة في البورصة حيث يعتمد معدل الفائدة الخالي من المخاطر نضيف اليه منحة الخطر 50 % .

¹ Jean BRILMAN Claude MARIE Manuel d'évaluation des entreprises », édition d'organisation, France 2002 page 160

²ibid, page 167

أما بالنسبة لتكلفة الاقتراض: فهو معدل الفائدة المفروض على المبالغ المقرضة من طرف المؤسسة الخالية من الضرائب ويحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة الاقتراض} = \text{معدل الفائدة} - (1 - \text{IBS})$$

ومنه التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال تحسب كما يلي¹:

$$\text{CMPC} = \frac{\text{C P}}{\text{CP} + \text{DF}} \times \text{Coût CP} + \frac{\text{DF}}{\text{CP} + \text{DF}} \times \text{Coût DF} \times (1 - \text{taux IBS})$$

CP : الاموال الخاصة.

DF : الديون.

Coût CP : تكلفة الاموال الخاصة.

Coût DF : معدل الفائدة.

6- حساب Good Will :

في الاخير يتم حساب Good Will بالطريقة العامة التالية²:

¹ Georges Legros ; **évaluation des entreprises** ; corrigé de cas pratique op ;cit ; page 138

² Georges Legros ; **évaluation des entreprises** op-cit ; page 129

$$GW = \left[(B - rA) \right] \times \frac{1 - (1+i)^{-n}}{i}$$

Avec:

B= الربح المتوقع الخاص براس المال الملتزم

r= التكلفة العادية لراس المال

i= معدل التحيين

A = راس المال الخاص للاستغلال

قيمة المؤسسة = الاصل الصافي المحاسبي المصحح + Good Will

حيث :

Valeur de l'entreprise = ANCC + Good Will

7- حساب Good Will بالطريقة الانجلوساكسونية أو الطريقة المباشرة :

ان شهرة المحل تساوي الى رسملة الفرق بين النتيجة والمردودية الخالية من المخاطر للأصول الجوهرية الاجمالية أو الاصل الصافي المحاسبي الصافي، والرسملة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة راس المال حيث تحسب قيمة المؤسسة بالطريقة التالية¹ :

¹ Georges Legros ; **évaluation des entreprises** op-cit ; page 135

$$GW = \frac{B - (r \times A)}{i} \quad \Rightarrow \quad Ve = ANCC + \left[\frac{B - (r \times ANCC)}{i} \right]$$

Avec ;

GW = goodwill

- V_e = قيمة المؤسسة
- I = التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال
- ANCC = اصل الصافي المحاسبي المصحح
- $A = ANCC$ = اصل الصافي المحاسبي المصحح
- B = الربح الخاص بالأصل الصافي المحاسبي المصحح
- r = coût des capitaux propres

Ou avec la VSB

$$Ve = VSB + \left[\frac{B - (r \times VSB)}{i} \right]$$

vsb : القيمة الجوهرية الاجمالية :

B : الربح الخاص بالقيمة الجوهرية الاجمالية :

8- حساب Good will الطريقة الغير المباشرة (طريقة الممارسين) Méthode des Praticiens

ان اساس التي تعتمد عليه هذه الطريقة هي أنّ قيمة المؤسسة التي تساوي المتوسط الحسابي بين الاصل الصافي المحاسبي المصحح ANCC وقيمة المردودية ويحسب بالطريقة التالية :

$$\frac{ANCC + B/r}{V = 2}$$

حيث $V = ANCC + GW$

$$\frac{B - r * ANCC}{GW = 2 * r}$$

نحصل على:

حيث : $B/r =$ قيمة المردودية

إن طريقة الممارسين هي طريقة مختلطة حيث انها تمزج بين طريقة تقييم المؤسسات بالاعتماد على الأصول الصافية المحاسبية المصححة والتي تعتبر من أهم الطرق الخاصة بالذمة المالية وطريقة المردودية التي تعتبر من الطرق الخاصة بالتدفقات المستقبلية.

المبحث الثالث: الطرق التي تعتمد على التدفقات النقدية

إن طرق التي تعتمد على التدفقات النقدية تقدر قيمة المؤسسة بالتدفقات النقدية التي يمكن أن تحقيقها في المستقبل وتنقسم بدورها الى:

المطلب الاول: طريقة التدفقات النقدية المتاحة DCF

تقوم هذه الطريقة على اساس تحيين التدفقات النقدية (Discounted Cash-flows (DCF) حيث ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1970 والتي تهتم بالنتيجة المالية والتي تستعمل بكثرة في التحليل المالي، حيث تعتبر من اهمل الطرق المستعملة في تقييم المؤسسة لأنها تسمح بحساب القيمة المتبقية للمؤسسة عند نهاية مدة التحيين.

في المنظور المالي قيمة المؤسسة عبارة عن التدفق النقدي المالي الذي يمكن ان تحققه في المستقبل، بعبارة اخري قيمة المؤسسة هي عبارة عن التدفقات النقدية المتاحة (FDT, FCFF) المستقبلية التي يمكن ان تحققها المؤسسة من خلال أصولها المحينة بمعدل التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال الذي يطلبه المساهمون ومؤسسو الشركة الذي قمنا بالتطرق اليه في طريقة Good-Will .

حيث يمكن حساب قيمة المؤسسة كما يلي ¹:

$$Ve = \sum \frac{F. T. Disponible}{(1 + Kwacc)^1}$$

ve : قيمة المؤسسة

¹ Arnaud THAUVRON, « Evaluation d'entreprise », 3ème édition, Editions Economica, Paris, 2010, P

FTD = FCFF : التدفقات النقدية المتاحة

CMPC : التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال

- قيمة المؤسسة المتبقية:

عادة ما تكون فترة التحيين للتدفقات النقدية بين 5 الى 10 سنوات، كما يمكنها ان تقلص على حسب القطاع التي تنشط فيه المؤسسة اخذا بعين الاعتبار بعض المؤشرات: كمعدل النمو، هامش الربح والمردودية....

في اخر فترة التحين يمكن حساب قيمة المؤسسة المتبقية في نهاية الفترة وتعتبر تلك القيمة عن قيمة التخلي عن المؤسسة أخذ بعين الاعتبار أخر تدفق نقدي متاح حيث تصبح قيمة المؤسسة تحسب بالطريقة التالية:

$$Ve = \sum \frac{F. T. Disponible}{(1 + Kwacc)^1} + \frac{V. Terminale}{(1 + Kwacc)^1}$$

VT = Valeur Terminale des flux à la date N.

1- مراحل عملية التقييم باستخدام طريقة DCF :

✓ اعداد خطة العمل:

إن أول مرحلة يجب القيام بها من اجل حساب توقعات الربح في مدة التحيين المحددة هي اعداد خطة عمل عن طريق حساب توقعات النمو كل حساب من حسابات التسيير في جدول حسابات النتائج أخذا بعين الاعتبار المعطيات التاريخية لجدول حسابات النتائج للسنوات السابقة

في الجدول أدناه نلخص بعض الحسابات الرئيسية المتعلقة بعملية حساب توقعات نموها:

الجدول رقم (11): الحسابات الرئيسية المتعلقة بعملية حساب توقعات نموها

اسم الحساب	طريقة حساب التوقعات
رقم الاعمال	- معدل النمو السنوي او رقم الاعمال الهامشي او نسبة الاهداف المتوقعة للبيع
تكلفة الشراء	- نسبة مئوية من رقم الاعمال او حساب التوقعات مباشرة من معدل على الهامش الاجمالي
مصاريف خارجية	- نسبة مئوية من رقم الاعمال للجزء من المصاريف المتغيرة
مصاريف المستخدمين	معدل النمو السنوي في الموازنة التقديرية او النسبة المئوية من رقم الاعمال اذا كانت الكتلة الاجمالية للمستخدمين مرنة
المؤونات والاهتلاكات	- نسبة مئوية من القيمة الاجمالية للاستثمارات اذا لم يتم تجديدها بشكل كبير - اذا كانت بالتكلفة التاريخية نسبة مئوية من رقم الاعمال
مصاريف مالية	نسبة مئوية من الديون المالية او من رقم الاعمال

source : Georges Legros ; évaluation des entreprises op-cit ; page 16

يمكننا ان نلاحظ ان كل مؤسسة لها الحق في اختيار الحسابات التي سوف تقوم بحساب توقعات نموها في فترة التحيين وهذا حسب البيئة التي تنشط فيها، ولهذا ان اهم ميزة في هاته الطريقة هي يجب ان تتوفر على كمية كبيرة من المعلومات فيما يخص المؤسسة.

✓ حساب توقعات احتياجات من راس المال العامل BFR

في هذه المرحلة يقوم المقيم بحساب التوقعات الخاصة بالاستثمارات المتعلقة بدورة الاستغلال كالاحتياجات من راس المال العامل حيث ان عملية تكون سهلة لأنها متعلقة بسياسة النمو المتبعة وعلاقتها بالبيئة التي تنشط فيها (كالزبائن، الموردون..) او بدورة الاستغلال (المخزون).

إن الاحتياجات من راس المال العامل يمثل الاحتياج الذي يجب على المؤسسة ان تموله لسد حاجياتها من المخزون، الزبائن والموردون نظرا للتأخر الحاصل بين المدفوعات والمقبوضات الحاصلة في دورة الاستغلال.

✓ حساب التدفقات النقدية المتاحة:

يوجد نوعين من التدفقات النقدية المتاحة، الأول خاص بمالكي المؤسسة والثاني الخاص بالمستثمرين فمن اجل تحديد قيمة المؤسسة سوف نقوم بالاستخدام التدفقات النقدية الخاصة بمالكي المؤسسة لأنها ناتجة مباشرة عن الاصول الاقتصادية للمؤسسة، اما التدفق الخاص بالمستثمرين ليست كثيرة الاستعمال لان تطبيقها يجب معرفة طريقة التمويل في المدى البعيد والتغير في تكلفة راس المال في المدى القصير يمثل التدفق النقدي المتاح السيولة المتحصل عليها من النشاط الاستغلالي للمؤسسة، وتكون إيجابية في حالة دخول السيولة للخرينة أو البنك خلال النشاط وسلبية في حالة العكس---، ويمكن حسابها بالطريقة التالية¹:

$$\text{التدفق النقدي المتاح} = \text{النتيجة الصافية المتوقعة} + \text{الاهتلاكات} \\ \text{والمؤونات} \pm \text{التغير في احتياجات من راس المال العامل} - \text{التغير} \\ \text{في الاستثمارات}$$

إن الاهتلاكات لا تعتبر كتدفقات نقدية حقيقية ولكن كمصاريف محسوبة حيث تؤثر على النتيجة وبالتالي تقوم بتخفيض الضريبة، يجب اضافتها الى نتيجة الاستغلال الصافية لكي نتحصل على ما يسمى بالقدرة على التمويل الذاتي الذي يعتبر كتدفق نقدي حقيقي ناتج من جدول حسابات النتائج.

✓ تحيين التدفقات النقدية وحساب معدل التحيين

إن معدل التحيين المستعمل في هذه الطريقة والتكلفة الوسطية المرجحة لراس المال CMPC الذي يعبر عن التكلفة التي يمكن ان تتحملا المؤسسة من اجل تمويل الموارد المالية التي تحتاجها في صورة اموال خاصة وديون، ويعبر ايضا على المردودية التي يتطلع اليها المساهمون ومالكي المؤسسة ويعتبر ايضا المعدل الذي تطرقنا اليه في طريقة GOOD WILL يحسب بالطريقة التالية:

¹ Claude-Annie DUPLAT, Evaluez votre entreprise, Vuibert, 2007, P 140.

$$CMPC = \frac{C P}{C P + D F} \times Coût CP + \frac{D F}{C P + D F} \times Coût DF \times (1 - \text{taux IBS})$$

1-5 اختبار الحساسية:

ان طريقة التدفقات النقدية تقوم اساسا على عدة فرضيات التي يمكن ان تؤثر على النتيجة النهائية للمؤسسة، حيث النتيجة النهائية يجب ان تكون محل دراسة وتحليل من خلال عدة عناصر نذكر منها:

- التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

- معدل نمو التدفقات النقدية

- معدل نمو رأس المال

- معدل الهامش لنتيجة الاستغلال الاجمالية.

إن من بين ايجابيات هاته الطريقة حيث تعتمد بالدرجة الاولى على خطة عمل تسمح لها بدراسة السوق والبيئة المحيطة بالمؤسسة مما يسمح لها بتحديد نقاط القوة والضعف والتهديدات المحيطة بها مما يسمح المشتري باتخاذ القرار المناسب، اما بالنسبة للسلبيات التي توجه إلى هاته الطريقة الى المدة الزمنية للتقديرات، حيث إذا كانت المدة الزمنية قصيرة فان مدى صحة التقديرات تكون نوع ما موثوق فيها لكن القيمة المتبقية لا يكون لها اية اهمية والعكس اذا كانت الفترة الزمنية طويلة فصحة التقديرات قد تفقد ثقتها

المطلب الثاني: طريقة قيمة المردودية (القيمة الحالية للأرباح)

هذه الطريقة من بين الطرق التي تعتمد على مقارنة الربح Approche par le bénéfice تعتمد هذه الطريقة في تحديد قيمة المؤسسة بحساب القيمة الحالية للأرباح المتوقع ان تحققها المؤسسة في المستقبل، إلا

انها تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن بدلا من افتراضه يتحقق في ما لا نهاية تقوم بتحديد فترة زمنية محددة، وتحسب بالعلاقة التالية¹ :

$$V = \sum B / (1+i)^t$$

V : قيمة المؤسسة .

B : متوسط الربح .

i : معدل الاستحداث Taux d'actualisation

t : عدد سنوات .

- متوسط الربح : يتم حسابه بالاستعمال الارباح المحصل عليها في الثلاث الى خمس السنوات الاخيرة قبل عملية التقييم ويتم حسابه كما يلي² :

$$B = \frac{\text{bénéfice}(t-1) + \text{bénéfice}(t-2) + \text{bénéfice}(t-3)}{3}$$

- معدل الاستحداث: ان الاستحداث يعرف على انه تحويل قيمة مستقبلية الى قيمة انية خاصة بفترة التقييم وذلك اخذا بعين الاعتبار تكلفة النقد، حيث يعرف معدل الاستحداث او التحيين على انه قيمة المردودية التي يرغب فيها المستثمر الحصول عليها في حالة ما اذا اراد الاستثمار في المؤسسة، هذا المعدل يأخذ بعين الاعتبار معدل العائد الخالي من المخاطر وعلاوة المخاطرة حيث يمكن حساب معدل التحيين بالطريقة التالية³ :

$$t = i (1+R)$$

¹ بكاري بلخير، اهمية مقارنة التدفقات في تقييم المؤسسة، دراسة تطبيقية لاحدي المؤسسات العملية في قطاع المحروقات، مجلة الباحث، عدد10، 2012، ص 240

² Claude-Annie DUPLAT, *Evaluez votre entreprise*; op.cit.page 112

³ Arnaud THAUVRAN. *Évaluation d'entreprise*, op.cit; page 67-68

حيث أن:

$$t = \text{معدل التحيين}$$

i : معدل العائد الخالي من المخاطرة.

R : علاوة المخاطرة (تحدد بالاعتماد على التشخيص الاستراتيجي والمالي)

مثال: اذا كان معدل الخالي من المخاطر هو 5 % وعلاوة المخاطرة 120 %

$$t = 0.05 (1+1.2) = 0.11 = 11\%$$

المطلب الثالث: طريقة التقييم PER (نسبة سعر السهم / الربح) Price-Earning ration

إن PER يعتبر كمؤشر بورصة يعبر عن العلاقة بين سعر السهم في البورصة وربحيته، حيث يمكن اعتباره كأساس للمقارنة الذي يعتمد عليه في تقييم المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع وبحسب كما يلي¹:

$$\text{PER} = \text{ربح السهم} / \text{سعر السهم}$$

حيث قيمة السهم تصبح:

$$\text{Valeur de l'action} = \text{BPA} \times \frac{P}{E}$$

$$\text{Valeur de l'entreprise} = \text{valeur de l'action} \times \text{nombre d'action}$$

$$\text{BPA : bénéfice par action} = \text{bénéfice net de l'exercice} / \text{nombre d'action.}$$

$$P/E = \text{PER}$$

يعتبر هذا المؤشر جد مهم في عملية التقييم حيث تعتبر هذه طريقة بسيطة لان هذا المؤشر يمكن الحصول عليه لأنه عبارة عن معلومة متوفرة في البورصة، لأنه يعطي العلاقة بين السعر والربح الحالي للمؤسسة في ظل مستوي الارباح الحالية.

¹ Gérard CHAPLAIN, *Pratique moderne de l'évaluation de 'entreprise* op-cit ; page 125

ما يلاحظ على هذا المؤشر انه يمثل نسبية بين السعر والعائد والذي يمكن تعريفهما كما يلي:

- **السعر:** هم متغير داخلي يتم الحصول عليه من البورصة، وهو يخضع لآلية العرض والطلب داخل السوق، وفي ظل عمليات التبادل داخل البورصة تتعدد اسعار الاسهم مما يطرح مشكلة تحديد السعر الواجب تطبيقه، حيث يتم اخذ بعين الاعتبار سعر الاقفال في اليوم التي تجرى فيه عملية التقييم حيث يعكس قدرة الشركة على تحقيق أرباح مستقبلية بناء على أحدث المعلومات الواردة من السوق.


- **العائد:** حيث يتم الحصول عليه من خارج البورصة حيث يعتمد في تحديده على القوائم المالية للشركة، واختلف العديد في تحديده نظرا لتعدد مفاهيمه (الربح الصافي، النتيجة الجارية....) مما قد يؤثر في قيمة المؤشر، ونجد البعض من يوصي بالاستعمال ربح السهم BPA .

خلاصة


إن تعدد طرق التقييم وتنوعها لا يعني بالضرورة أن المقيم ملزماً بالاعتماد عليها جميعاً في حساب قيمة المؤسسة، وإنما عليه أن يختار من بينها تلك التي تبدو له الأكثر تماشياً مع وضعية المؤسسة محل التقييم ومع الطرف أو الغرض من عملية التقييم. وتشكل القيم المتوصل إليها باستعمال هذه الطرق المجال الذي يفترض أن يستند عليه كل من البائع والمشتري في تحديد سعر التنازل.

تفترض عملية التقييم تشخيص المؤسسة أولاً ثم تقدير قيمتها وتهدف عملية التشخيص إلى الكشف عن الإمكانيات الحقيقية للمؤسسة البشرية والمادية، وضعيتها في السوق ونوع المخاطر التي يفرضها عليها المحيط الذي تنشط فيه ومدى انعكاس هذه العناصر على آفاق نموها المستقبلية. أما عملية تقدير القيمة فتتم باللجوء إلى طرق التقييم التي سمح لنا تناولها من التمييز بين ثلاث مجموعات رئيسية هي: مجموعة الطرق التي تعتمد على الذمة المالية في حالة المؤسسات التي تتسم بضخامة أصولها المادية وفي حالة المؤسسات في حلة الإفلاس مما يعني ضعف مردوديتها والطريقة الديناميكية التي جاءت لتكمل الطريقة الأولى وتأخذ بعين الاعتبار شهرة المحل التي تجاهلتها، والطرق التي تعتمد على التدفقات النقدية التي يمكن للمؤسسة أن تحققها في فترة زمنية محددة وتتميز بتحقيق مردودية عالية.

لا يراد من تعدد وتنوع القيم أن يعتمد عليها المقيم جميعاً في حساب قيمة المؤسسة، وإنما عليه أن يختار من بينها تلك التي يتبين له أنها متماشية مع وضعية المؤسسة التي كشف عنها التشخيص والذي سيعتمد عليه كذلك في تقدير قيمة مختلف مكونات طرق التقييم المعتمدة، ومدى انعكاس ذلك على قيمة المؤسسة من جهة وعلى سعر التنازل من جهة أخرى.



الفصل الثالث:



دراسة تطبيقية لشركة ذات أسهم رويية



تمهيد:

استكمالاً للجانب النظري سيتم في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي وهذا اعتماداً على إجراء دراسة تطبيقية في مؤسسة اقتصادية، حيث تم اختيار مؤسسة أن.سي.أ. رويبة باعتبارها مؤسسة ذات طابع إنتاجي وتجاري، وهذا للتعرف على حقيقة الوضعية المالية لهاته المؤسسة وتحديد قيمتها ذلك من خلال تحليل قوائمها المالية والمتمثلة في الميزانية وجدول تدفقات الخزينة باستخدام الميزانية وجدول حسابات النتائج وطرق التقييم لتحديد قيمة المؤسسة.

ويتطلب هذا البحث المتعلق بموضوع محل الدراسة مثله مثل أي بحث علمي بتحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، لأنه يعتبر أساس تنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة وواضحة، ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: التشخيص الاستراتيجي لمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثالث: تحديد قيمة المؤسسة باستعمال طريقة التدفقات النقدية المتاحة للمؤسسة محل الدراسة

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

يتم فيما يلي التعريف بالمؤسسة المتمثلة في مؤسسة أن.سي.أ رويبية

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة رويبية

يتم فيما يلي تعريف مؤسسة أن.سي.أ رويبية وتبيان مراحل تطورها وأهدافها.

أولاً- تعريف مؤسسة أن.سي.أ رويبية: أن.سي.أ رويبية (NCA Rouiba): هي شركة جزائرية خاصة تأسست بموجب عقد مؤرخ في 08 أبريل 1966 في الجزائر في العاصمة في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)، تحت إسم "شركة ذات مسؤولية محدودة"، جديد تعليب الجزائر" (S. A. R. L.Nouvelle Consérvierie Algérienne)، تتواجد بالمنطقة الصناعية الرويبية - الجزائر العاصمة 16300، 38 - 40 شارع ديدوش مراد، الجزائر، الطريق الوطني رقم 05، وهي تتربع على مساحة 11270 م² تمثل منها 7228 م² مساحة المبنى مع ورشات العمل والمخازن والإدارة أما المساحة المتبقية والتي تقدر بـ 4042 م غير مغطاة مخصصة لقنوات الاتصال وموقف السيارات، وقد تم تسجيل أن.سي.أ الرويبية في السجل الوطني لمركز التجارة (N R C) تحت رقم: B9916/000008627 المؤرخة في 31 ماي 2011 (تاريخ التحديث الأخير من التسجيل في مركز التجارة)¹.

ثانياً- التطور التاريخي مؤسسة أن.سي.أ رويبية: عرفت مؤسسة رويبية تطورا ملحوظا منذ تأسيسها في 1966م إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر، وقد كان ذلك التطور نتيجة مجموعة من الأحداث ميزت مسارها يتم توضيحها في الجدول رقم (1).

¹ معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة رئيس الموارد البشرية لمؤسسة أن.سي.أ رويبية.

الجدول رقم (12): مراحل تطور مؤسسة أن.سي.أ رويبة

1966	إنشاء المؤسسة: بداية إنتاج وتوزيع المواد الغذائية المعلبة مثل الطماطم.
1984	بداية نشاط إنتاج مشروبات الفواكه (العصائر).
2003	تغيير الشكل القانوني للمؤسسة لتصبح شركة ذات أسهم برأس مال إجتماعي قدره 849.195.000 دج مقسم بين 19 مساهما .
2004	بداية إنتاج الحليب المعقم.
2005	دخول شركة الأسهم الخاصة إفريقيا أنفست حيث قامت اللجنة بتنفيذ إستراتيجية واعتمدت على برنامج التطوير والتنمية في جميع الأنحاء التالية: ✓ نشاء برامج التحديث الصناعي. ✓ إيقاف إنتاج الحليب بعد الارتفاع الحاد في مسحوق الحليب. ✓ بناء منصة الخدمات اللوجيستية حسب المعايير الدولية.
2007	إعادة الهيكلة المالية، خاصة بعد التمويل من بنك الاستثمار الأوربي. الحصول على شهادة ISO 14001
2009	✓ تحديث شعار العلامة التجارية. ✓ اعتماد طرق جديدة للتعبئة والتغليف.
2010	✓ بداية إنتاج مجموعة مختلقة من المشروبات والفواكه. ✓ تقديم تقرير من الشركة إلى بورصة الجزائر.
2011	بداية تنفيذ برامج التنمية الذي أعتد سنة 2010 من خلال الآتي: ✓ تركيب خط جديد للتعبئة والتغليف. ✓ الشروع في عملية التصديق على نظام سلامة الأغذية وفقا لمعيار ISO 22000
2012	✓ تطوير إنتاج الورشات من أجل الامتثال لمتطلبات ISO 22000 ✓ بداية عملية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ومساهمتها في التنمية المستدامة. ✓ وضع خطة عمل للشركة لفترة 2012 / 2016
2013	الاتجاهات الرئيسية لسنة 2013 هي كما يلي: ✓ تعظيم الاستفادة من الخصائص الحسية والغذائية للمجموعة " PET " ✓ الاكتتاب في البورصة.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة محل الدراسة.

ثالثاً: أهداف مؤسسة أن.سي.أ رويبة: تسعى المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:¹

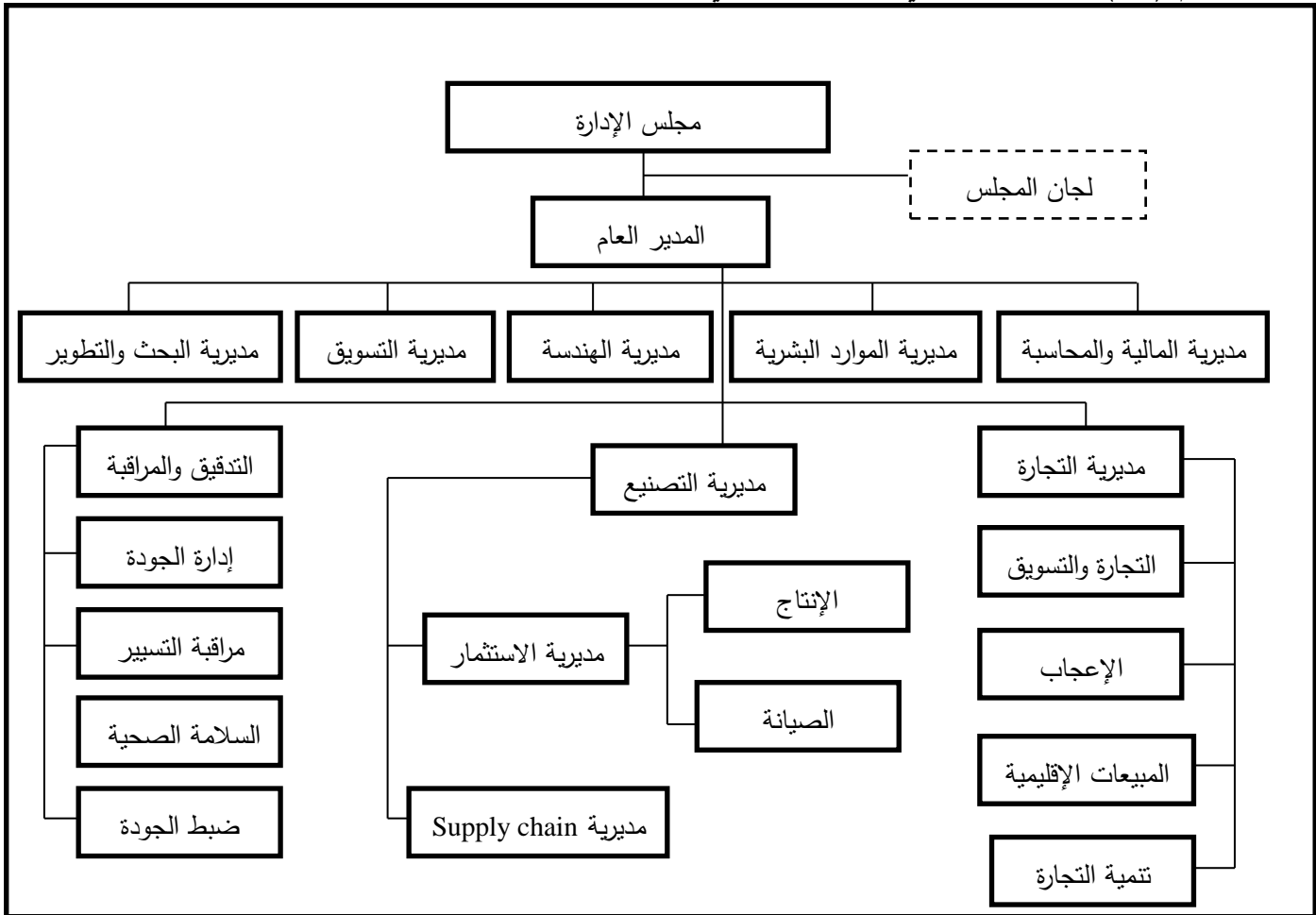
- 1- إنتاج المياه المعدنية ومختلف المشروبات الغازية وصناعة معلبات اللحوم والدواجن.
- 2- صنع المنتجات المستخدمة في علف الحيوانات باستثناء الدقيق الخاص بتغذية الأسماك.
- 3- صنع الحليب ومنتجات الألبان والبسكويت والحلويات ومنتجات لحمية وتجهيز الأغذية.
- 4- استيراد وتصدير كل ما يرتبط بالخضروات والفاكهة المجففة والأسماك الطازجة.
- 5- إنتاج وتصنيع مختلف المنتجات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بهدف المؤسسة الاجتماعي.
- 6- اعداد الوجبات الطعام المستخرج من اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك والخضروات.
- 7- توزيع المياه المعدنية ومختلف المشروبات الغازية والبيع بالجملة للمنتجات الغذائية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة أن.سي.أ رويبة

يتم فيما يلي عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة أن.سي.أ رويبة وشرحه.

أولاً - عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة أن.سي.أ رويبة:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة أن.سي.أ رويبة



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف رئيس مديرية الموارد البشرية

¹ معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة الموارد البشرية لمؤسسة أن.سي.أ رويبة.

ثانيا- شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة أن.سي.أ رويبة: وهو يتكون من:

1- مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من المدير العام وأعضاء ممثلين عن المساهمين والإدارة، إضافة إلى اثنين أعضاء مستقلين، واحد مسؤول والآخر مراقب، وكانت الأمانة العامة لمجلس المؤسسة تؤمن محامين مستقلين، وفيما يتعلق بسير عمل المجلس فإنه يجتمع مرة في السنة على الأقل رسميا مع جدول أعمال مسبق.

ومن اللجان التابعة لمجلس الإدارة نجد اللجنة الاستراتيجية ولجنة التدقيق (المراجعة) بالإضافة إلى لجان أخرى ممثلة في لجنة الترشح ولجنة التعويضات ولجنة الأخلاقيات والبيئة والتنمية المستدامة.

2- مديريات المؤسسة:

أ- **مديرية المالية والمحاسبة:** هذه المديرية تقوم بخدمات المحاسبة (العامة والتكاليف) وخدمات الميزانية المالية، حيث تلتزم مؤسسة أن.سي.أ رويبة منذ نشأتها بتقديم ونشر قوائمها وتقاريرها المالية على موقعها على الأنترنت.

ب- **مديرية التجارة والتسويق:** تهتم هذه المديرية بقسم المبيعات من خلال تتبع مطالب الزبائن وإدارة مخزون المنتجات التامة الصنع وتقديم التسليم المباشر وغير المباشر للمنتجات في الوقت المناسب، ومن الخدمات التي تقدمها المديرية أيضا خدمة التجارة وهي المسؤولة عن الترويج والترفيه على مستوى نقاط البيع.

ج- **مديرية الموارد البشرية:** مهامها تسيير شؤون الموظفين مع ضمان حماية الموظفين وتوفير مناخ عمل جيد وذلك من خلال التطبيق الصارم للوائح المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين والدراسة المستمرة لوسط العمل والبحث عن الحلول المرتبطة بظروف وعلاقات العمل إضافة إلى التحكم في أنشطة التدريب وتطوير الهياكل الاجتماعية اللازمة.

د- **مديرية البحث والتطوير:** وتشمل أنشطة البحث العلمي والتقني، سواء البحوث الأساسية، البحوث التطبيقية أو التطوير التجريبي وتسعى إلى التقدم الوحيد للمعرفة واستغلال منهجي للمعرفة التطبيقية لتحقيق الجديد.

هـ- **مديرية سلسلة التوريد:** مهمتها الاستماع لتجنب الأعطال والاختلافات والسيطرة على جميع التكاليف المرتبطة بها كالشراء والتخزين والنقل.

و- **مديرية التصنيع:** تنقسم إلى خدمتين الأولى متعلقة بخدمة الصيانة من خلال وضع برامج الصيانة والتجديد وإبلاغ مديرية الإنتاج بالقيود التقنية، والثانية بخدمة الصناعة التي تتعامل في المقام الأول مع عملية الإنتاج والتعبئة والتغليف.

ز- **مديرية الوسائل العامة:** وهي التي تراعي شراء مراقبة المواد الخام والمواد المضافة والسيطرة على التعبئة والتغليف بناء على برامج زمنية للإنتاج إضافة إلى تطوير ميزانيات الشراء وفقا لبرنامج محدد سابقا من قبل مديرية التصنيع.

ح- **مديرية المراقبة والتسيير:** هي التي تراعي مجموعة الطلبات لتصنيع منتج يتوافق مع مواصفات محددة سلفا، وهي تتضمن العديد من الخدمات بما في ذلك ضمان الجودة ومراقبة النوعية والمحيط.

المبحث الثاني: تشخيص مؤسسة رويبة.

ينقسم التشخيص الاستراتيجي الى قسمين وهما:

المطلب الاول: التشخيص الداخلي:

إن التشخيص الداخلي للمؤسسة في نظرنا سوف يسمح لنا بإعطاء نظرة شاملة حول البيئة الداخلية للمؤسسة وخاصة معرفة عوامل النجاح التي تعتمد عليها في تحقيق اهدافها والتي تتركز على دراسة العوامل التالية:

- دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعدد العمال
- تحليل السياسة التجارية للمؤسسة
- تحليل القوائم المالية
- ملخص حول التشخيص بصفة عامة

تحليل السياسة التجارية لمؤسسة روية:

إن دراسة السياسة التجارية لمؤسسة روية خاصة بالسنوات 2013- 2017 وترتكز على تحليل تطور رقم الاعمال جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (13): تطور رقم الاعمال لمؤسسة روية خاصة بالسنوات 2013- 2017

البيانات	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الاعمال	6 032 294	7 053 728	7 490 167	7 983 651	5 659 391
معدل التغير	6%	17%	6%	7%	-29%

عرف رقم الاعمال في الفترة من 2013 الى 2017 ارتفاعا كبيرا وصل الى حوالي 17 % مباشرة وهذا راجع ربما بعد ادراج المؤسسة في البورصة عام 2013 بعدها تراجع سنة 2015 الى معدل 6% و 7 % نسبة في سنة 2016 الى انهيار كبير حيث انخفض الى -29 % سنة 2017

- محافظة الزبائن:

ان رقم اعمال الشركة متكون من صنفين من المنتجات يتمثلان في عصير القارورة البلاستيكية والعلب الكارتونية حيث يمثل عصير في العلب الكارتونية حوالي 70% من اجمالي المبيعات وحوالي 30% من القارورة البلاستيكية.

ان محافظة الزبائن لشركة متنوعة حيث تغطي معظم التراب الوطني وتتكون اساسا في:

- الموزعون بالجملة
- المستشفيات.
- المؤسسات العمومية.
- الجهاز العسكري.
- التجار بالتجزئة.

ان محفظة الزبائن بالنسبة للمؤسسة يعتبر ثابتا حيث تتكون معظمها في المؤسسات العمومية التابعة للدولة بالدرجة الاولى، حيث نسبة وفاء الزبون لها علاقة مباشرة مع سعر وجودة المنتجات التي تلقي استهلاكها واسعا والتي تلبي معظم شريحة الزبائن ذات الدخل الضعيف مقارنة بالمنتجات البديلة للمنافسين.

- موقع السوق:

ان شركة رويبة تعتبر من اهم الشركات التي تنشط في مجال انتاج وتوزيع المشروبات غير الغازية وعصير الفواكه بمختلف احجامه حيث ان جميع منتجاتها تغطي تقريبا كافة انحاء الوطن بفضل اتباع استراتيجية توزيع فعالة تصل حتي الى المحلات التجارية.

- المنافسين والمنتجات البديلة:

ان المؤسسات التي تنشط في نفس المجال او المجالات البديلة متنوعة ونخص بالذكر:

- مؤسسة نقاوس التي تنشط في انتاج وتوزيع المشروبات الغازية وعصير الفواكه التي عرفت رواجاً في الآونة الاخيرة
- مؤسسة حمود بوعلام.
- عصير الفواكه رامي.
- شركة إفروي.

حيث يمكن القول ان معظم المؤسسات يقتسمون السوق وتختلف من منطقة الى اخرى حسب التقاليد وذوق الزبائن.

المطلب الثاني: التشخيص الخارجي:

ان البيئة الخارجية للمؤسسة تعتبر عاملا مهما في نجاح واستمرارية كل مؤسسة، لدراسة التشخيص الخارجي سوف نستعمل مصفوفة PESTEL مبينة كما يلي:

1- عوامل سياسية:

إن المناخ السياسي التي تعيش فيه الجزائر حاليا يمكن ان يكون عائقا لاستقطاب مستثمرين اجانب جدد لفترة معينة من جهة ويشكل خطر بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في السوق حاليا من جهة اخرى خوفا من الازمة السياسية التي تعيشها البلاد خاصة مع فتح ملفات الفساد من قبل العدالة في حال ما تبين تورط مسؤوليها في قضايا الفساد.

2- عوامل اقتصادية:

رغم القوانين والاجراءات التي اتخذتها الجزائر من اجل النهوض باقتصاد البلاد كتقديم مساعدات للمؤسسات التي تنشط خاصة في قطاع التغذية الزراعية في اطار مخطط تدعيم الشباب كتقديم قروض من الوكالة الوطنية لتدعيم الشباب ومنحهم امتيازات جبائية من المفروض يسمح بفتح باب المنافسة مما سيشكل تهديدا للشركات التي تنشط حاليا في السوق، لكن المؤسسات تجد صعوبات في التأقلم مع الوضع الاقتصادي الراهن التي تعيشه الجزائر والقرارات العشوائية المتخذة من طرف الحكومة خاصة بعد انهيار قيمة العملة الوطنية وانخفاض قيمة احتياطي الصرف الذي اطرف بطريقة مباشرة على نظام حصص الاستيراد المطبق من طرف الحكومة وخاصة على المؤسسات التي تقوم باستيراد المواد الاولية من الخارج مما ادي الى ندرة المواد الاولية ذو جودة عالية وبالأخص المؤسسات التي تركز على جودة المنتجات، او يؤدي الى ارتفاع تكلفة الانتاج الذي سيؤثر بدوره على سعر البيع مع انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك، على العموم يمكن القول ان الاقتصاد الوطني غير مستقر مع تغير القرارات من حين الى آخر.

3- العوامل التكنولوجية والبيئية:

إن المؤسسات التي تركز على جودة المنتجات كمؤسسة رويبة يجب عليها ان تقتني الآلات والمعدات ذات جودة عالية وفعالة من اجل تحقيق اهدافها المسطرة وتحقيق التوازن بين الجودة والسعر بحث تكون تلك الآلات صديقة للبيئة ولا يترتب على استعمالها تلويث البيئة حتى لا يترتب عليها عقوبات وضغوطات من طرف الحكومة وعلى العموم ان انتاج عصير الفواكه لا يترتب عليه تلويث كبير للبيئة إذا كانت المؤسسة تتحكم التكنولوجيا.

4- العوامل القانونية:

إن التشريعات والقوانين في الجزائر على العموم تسمح لجميع المؤسسات في ممارسة نشاطاتها بكل راحة ويسمح لها بتطوير استثماراتها ولكن في بعض الاحيان تلك التشريعات غير منتظمة وثابتة وقد تتغير من حين الى آخر بسبب اعتبارات سياسية والاقتصادية مما سيشكل نوعا ما عائقا على بعض المؤسسات دون الاخرى.

المطلب الثالث: التشخيص المالي:

إن الهدف من التشخيص المالي هو معرفة الصحة المالية التي تتمتع بها المؤسسة ومدى قدرتها على خلق القيمة وتحقيق اهدافها المسطرة.

سوف نعتمد في عملية التحليل الى طريقة التحليل الاتجاهي الذي يعتمد على حساب معدل النمو لجميع حسابات الميزانية العة جدول حسابات النتائج لخمس سنوات لمعرفة نقاط القوة والضعف لنشاط المؤسسة وصحتها المالية، سوف نعتمد في الدراسة على:

- ميزانية المؤسسة 2013-2017

- جدول حسابات النتائج 2013-2017

✓ تقديم ميزانية المؤسسة من 2013-2017 :

في الجدول ادناه سوف نقوم بتقديم الميزانيات للمؤسسة في السنوات 2013 إلى 2017 مع معدلات التغير في جميع الاصول والخصوم في سنة الى اخرى كما يلي:

جدول رقم(14): جانب الاصول الميزانية سنة 2013-2017

الوحدة: الف دج	2017	2016	2015	2014	2013	جانب الاصول/ البيانات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	الاصول المعنوية الاجمالية
92 866	78 476	68 304	44 454	43 778		اهتلاكات الاصول المعنوية
- 59 040	- 50 401	- 41 153	- 31 273	- 23 647		الاصول المعنوية الصافية
33 826	28 075	27 151	13 181	20 131		الاصول الثابتة الصافية
5 327 293	5 686 915	5 244 712	4 486 128	3 129 952		الاراضي
1 183 751	1 183 751	1 183 751	1 183 751	398 571		المباني الاجمالية
922 838	922 838	922 838	922 838	447 995		اهتلاكات المباني
- 263 177	- 217 187	- 171 071	- 125 080	- 100 161		المباني الصافية
659 661	705 651	751 767	797 758	347 834		اصول ثابتة اخرى الاجمالية
6 787 767	5 796 719	5 430 344	4 179 586	3 760 501		اهتلاكات الاصول الثابتة الاخرى
- 3 316 623	- 2 714 017	- 2 272 365	- 1 828 420	- 1 523 056		اصول ثابتة اخرى الصافية
3 471 144	3 082 702	3 157 979	2 351 166	2 237 445		اصول قيد التنفيذ الصافية
12 737	714 811	151 215	153 453	146 102		الاصول المالية الصافية
113 301	27 550,00	30 694,00	54 539	40 855		قروض و اصول اخرى مالية غير جارية
775	1 908	2 034	1 615	3 060		ضريبة اجلة اصول
112 526	25 642	28 660	52 924	37 795		مجموع الاصول الغير الجارية
5 474 420	5 742 540	5 302 557	4 553 848	3 190 938		المخزونات الاجمالية
1 298 872	1 050 651	1 234 571	1 116 095	1 122 850		مؤونة تدني المخزونات
- 119 541	- 69 138	- 70 264	- 73 091	- 63 236		المخزونات الصافية
1 179 331	981 513	1 164 307	1 043 004	1 059 614		المدينين و موارد مماثلة الصافية
1 908 497	2 435 117	1 633 135	1 386 694	1 057 667		الزبائن الاجمالية
1 956 927	2 529 293	1 573 153	1 327 062	928 052		مؤونة تدني قيم الزبائن
- 182 450	- 169 189	- 169 789	- 168 246	- 137 705		الزبائن الصافية
1 774 477	2 360 104	1 403 364	1 158 816	790 347		مدينين اخرين
52 270	20 196	80 974	134 907	172 860		

68 623	36 676	97 145	65 912	70 429	ضرائب مماثلة
13 127	18 141	51 652	27 059	24 031	مدنيين آخرين و موارد مماثلة
132 516	121 222	240 206	226 128	174 363	النقدية :
6 371	7 115	7 539	14 335	4 788	مدخرات و اصول مالية جارية
126 145	114 107	232 667	211 793	169 575	النقدية الجاهزة
3 220 344	3 537 852	3 037 648	2 655 826	2 291 644	مجموع الاصول الجارية
8 694 764	9 280 392	8 340 205	7 209 674	5 482 582	مجموع الاصول

المصدر : الجدول من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية محل الدراسة

التعليق على جانب الاصول

- نلاحظ ان الاصول الثابتة في تزايد مستمر حيث حققت ارتفاع بمبلغ 1 362 910 أي بمعدل 42.71 % في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وبمبلغ 439 983 اي بمعدل 8.30 % في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ، وهذا راجع الى الزيادة في المباني الصافية بمبلغ 449 924 بمعدل 129.35 % ، والزيادة في مبلغ الاراضي بمبلغ 785 180 بمعدل 197 % سنة 2014، ورغم الانخفاض في الاصول المادية سنة 2016 مقارنة سنة 2015 الا ان معدل التغير بقي موجب ناتج عن الزيادة في الاصول قيد التنفيذ بمبلغ 563 596 بمعدل 372.71 %
- أما في سنة 2017 نلاحظ انخفاض في الاصول المادية بمبلغ - 268 120 بمعدل - 5 % ناتج اساسا الى الانخفاض في المباني الصافية - 45 990 بمعدل - 7 % واصل قيد التنفيذ الصافية بمبلغ - 702 074 بمعدل -98 % .
- أما بالنسبة الى الاصول الجارية نلاحظ انها حققت زيادة متصاعدة من سنة 2013 الى سنة 2016 بنسبة % 15.89 و % 16.74 على التوالي ، حيث يكمن سبب الزيادة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 الى ارتفاع قيمة الزبائن الصافية بمبلغ 368 469 بمعدل 46.62% وكذا ارتفاع قيمة مدنيين آخرين وموارد مماثلة بمبلغ 3 028 وبمعدل 12.60% والنقدية بمبلغ : 51 765 بمعدل 29.69%
- أما في سنة 2016 ورغم انخفاض معظم عناصر الأصول الجارية مقارنة بسنة 2015 على غرار النقدية بمعدل

- 49.53 % والمدنيين الاخرين بمعدل - 75.06% الا هذا لم يمنع من ارتفاع الاصول الجارية حيث ارتفعت بمبلغ 500 204 بمعدل 16.74% ناتج عن ارتفاع قيمة الزبائن الصافية بمبلغ 956 740 وبمعدل 68.17% .

أما في سنة 2017 سجلت الاصول الجارية انخفاضا بمبلغ - 317 508 بمعدل - 9% ناتج اساسا على انخفاض المسجل في قيمة الزبائن الصافية بمبلغ - 585 627 بمعدل - 25% .

جدول رقم (15) : جانب الخصوم الميزانية سنة 2013-2017

الوحدة : الف دج	2017	2016	2015	2014	2013	جانب الخصوم/ البيانات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	راس المال الخاص :
1 369 454	2 072 065	2 068 197	1 981 115	1 754 898	849 195	راس المال المحرر
849 195	849 195	849 195	849 195	849 195	1 222 870	الاحتياطيات
1 222 870	1 091 622	1 030 017	820 784	676 834	- 702 611	النتيجة الصافية
- 702 611	130 675	188 985	310 854	228 869	-	اموال خاصة اخرى
-	573	-	282	-	2 513 527	الخصوم الغير الجارية :
2 513 527	2 922 690	3 131 159	2 682 151	1 506 577	2 486 786	القروض و الديون المالية
2 486 786	2 903 896	3 117 402	2 676 781	1 494 707	10 995	ضرائب مؤجلة خصوم
10 995	9 231	5 143	1 729	3 645	15 746	مؤونات و ايرادات مسجلة مسبقا
15 746	9 563	8 614	3 641	8 225	4 811 783	الخصوم الجارية :
4 811 783	4 285 636	3 140 849	2 546 408	2 221 108	1 970 597	الموردون و حسابات مرفوقة
1 970 597	1 809 080	1 367 058	1 255 301	1 334 091	3 197	الضرائب
3 197	19 202	40 633	163 080	172 217	135 486	ديون اخرى
135 486	242 903	1 134 932	718 996	516 970	2 702 503	خزينة خصوم و خصوم مالية اخرى
2 702 503	2 214 451	598 226	409 031	197 830	700 998	دفعة قرض اقل من سنة
700 998	799 082	-	-	-	2 001 505	خزينة خصوم
2 001 505	1 415 369	598 226	409 031	197 830	8 694 764	مجموع الخصوم
8 694 764	9 280 391	8 340 205	7 209 674	5 482 583		

المصدر : الجدول من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية محل الدراسة

التعليق على جانب الخصوم:

- نلاحظ ان راس المال الخاص ارتفع في سنة 2014 بمبلغ 226 217 وبمعدل 12.89% مقارنة بسنة 2013 وهذا راجع الى ارتفاع الاحتياطات بمعدل 21.27% والنتيجة الصافية بمعدل 35.85% ، اما في سنة 2016 عرف راس المال الخاص ارتفاع طفيف جدا بمعدل 0.19% راجع الى انخفاض النتيجة الصافية بمبلغ -58 310 بمعدل 30.85% مقارنة بسنة 2015 .

أما في سنة 2017 عرف راس المال الخاص انخفاضا كبيرا بمبلغ -702 611 وبمعدل -34% والذي يمثل النتيجة خسارة التي سجلتها المؤسسة في سنة 2017 التي انخفضت بمعدل -638% مقارنة بسنة 2016 .

- اما بالنسبة للخصوم الغير الجارية عرفت سنة 2014 زيادة بمبلغ 1 175 574 بمعدل 78.03% مقارنة بسنة 2013 راجع الى زيادة الديون بمبلغ 1 182 074 بمعدل 78.03% ، اما في سنة 2016 وسنة 2017 عرفت الخصوم الغير الجارية انخفاضا بمبلغ -208 469 بمعدل -6.66% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وبمبلغ -409 163 بمعدل -14% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 راجع بالدرجة الاولى الى انخفاض القروض والديون المالية بمعدل 6.85% و14% على التوالي.

- في ما يخص الاصول القصيرة الاجل او الجارية على العموم عرفت ارتفاعا تصاعديا من سنة 2013 الى سنة 2016 بمبلغ 325 300 وبمعدل 14.65% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 راجع الى الزيادة في ديون الاخرى بمعدل 39.08% والزيادة في الخزينة خصوم بمعدل 106.76% ، كما ارتفعت سنة 2016 بمعدل 36.45% مقارنة بسنة 2015 بمبلغ 1 144 787 راجع الى الزيادة في الموردون بمعدل 32.33% والخزينة خصوم بمعدل 270.17% .

أما في سنة 2017 عرفت الاصول الغير الجارية ارتفعت بمبلغ 526 145 بمعدل 12% بمعدل منخفض مقارنة بسنة 2016 راجع الى الانخفاض في الديون الاخرى بمعدل -44% .

حساب مدة تسديد الزبائن

يحسب بالعلاقة التالية :

مدة تسديد الزبائن = مجموع الزبائن والمدنيين اخرين x 360 / المبيعات بكامل الرسوم

$$(1\ 956\ 927 + 52\ 270) * 360 / 6\ 734\ 675 =$$

$$= 100 \text{ يوم}$$

حساب مدة تسديد الموردين:

تحسب بالعلاقة التالية:

مدة تسديد الموردين = مجموع الموردين ودائنين اخرين x 360 / مجموع المشتريات وخدمات خارجية

$$(1\ 809\ 080 + 242\ 903) * 360 / 7\ 357\ 919 =$$

كامل الرسوم

$$= 100 \text{ يوم}$$

نلاحظ ان مدة تسديد الممنوحة للزبائن لتسديد مستحقاتهم تساوي المدة الممنوحة من الطرف الموردين للشركة لتسديد ديونها وهذا في يشكل خطر على نقص السيولة واستحالة المؤسسة تسديد ديونها في حالة ما اذا تأخر الزبائن في تسديد ما عليهم من مستحقات مما يجبر المؤسسة عادة ما تلجا الى طلب تسبيقات بنكية .

✓ تقديم جدول حسابات النتائج لسنوات 2013 الى سنة 2017 :

تقديم جدول حسابات النتائج من سنة 2013 الى سنة 2017 :

سوف نقوم بعرض جدول حسابات النتائج من سنة 2013 الى سنة 2017 مع حساب معدل التغير لكل

حساب من سنة الى اخرى كما يلي :

الجدول رقم (16) حسابات النتائج للسنوات 2013-2017

البيانات	2013	2014	2015	2016	2017
المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ
رقم الاعمال	6 032 294	7 053 728	7 490 167	7 983 651	5 659 391
التغير في مخزون المنتوجات	14 509	8 789 -	66 962	30 204	260 096
اعانات الاستغلال	-	1 252	-	-	-
انتاج الدورة	6 046 803	7 046 191	7 557 129	8 013 855	5 919 487
مشتريات مستهلكة	- 3 562 950	- 4 150 718	- 4 520 098	- 4 831 599	- 3 607 011
خدمات خارجية و استهلاكات اخرى	- 949 582	- 1 038 591	- 1 157 586	- 1 351 523	- 1 129 604
استهلاكات الدورة	- 4 512 532	- 5 189 309	- 5 677 684	- 6 183 122	- 4 736 615
القيمة المضافة	1 534 271	1 856 882	1 879 445	1 830 733	1 182 872
مصاريف المستخدمين	- 640 732	- 723 917	- 729 349	- 766 196	- 722 932
ضرائب و رسوم	- 115 075	- 108 207	- 115 655	- 66 748	- 54 754
نتيجة الاستغلال الخام	778 464	1 024 758	1 034 441	997 789	405 186
ايرادات الاستغلال الاخرى	7 605	11 593	12 238	11 966	47 100
مصاريف الاستغلال الاخرى	- 127 108	- 115 601	- 102 696	- 102 978	- 138 478
اهتلاكات و مؤونات	- 337 623	- 471 394	- 516 406	- 603 224	- 744 038
استرجاع مؤونات تدني القيمة	61 279	5 041	12 214	14 081	3 247
نتيجة الاستغلال	382 617	454 397	439 791	317 634	- 426 983
ايرادات مالية	22 104	27 595	33 609	64 872	15 083
مصاريف مالية	- 114 208	- 113 049	- 221 380	- 230 916	- 375 831
النتيجة المالية	- 92 104	- 85 454	- 187 771	- 166 044	- 360 748
النتيجة العادية قبل الضريبة	290 513	368 943	252 020	151 590	- 787 731
ضريبة على النتيجة العادية	- 65 829	- 75 135	- 35 356	- 13 808	-
ضريبة مؤجلة على النتيجة العادية	4 184	17 045	- 27 678	7 106	85 120
مجموع الايرادات للانشطة العادية	6 137 791	7 090 420	7 615 190	8 104 774	5 984 917
مجموع المصاريف للانشطة العادية	- 5 908 923	- 6 779 567	- 7 426 204	- 7 974 098	- 6 687 528
النتيجة الصافية للانشطة العادية	228 868	310 853	188 986	130 676	- 702 611
النتيجة الصافية للدورة	228 868	310 853	188 986	130 676	- 702 611

المصدر : الجدول من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية محل الدراسة

- عرف رقم الاعمال في الفترة من 2013 الى 2017 ارتفاعا كبيرا وصل الى حوالي 17 % مباشرة وهذا راجع ربما بعد ادراج المؤسسة في البورصة عام 2013 بعدها تراجع سنة 2015 الى معدل 6% و 7 % نسبة في سنة 2016 الى انهيار كبير حيث انخفض الى -29 % سنة 2017 وهذا الانخفاض ناتج حسب التقرير السنوي للشركة الى الحالة الحرجة التي يعيشها الاقتصاد في تلك الفترة من جهة ومعدل التضخم من خلال رفع رسم على القيمة المضافة وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما سيؤثر على القيمة الشرائية للمستهلك .

- نلاحظ ان المؤسسة حققت ارباح حيث ارتفعت في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بمعدل 36 % في السنة التي تم ادراج المؤسسة في البورصة، اما في السنوات 2014-2015-2016 رغم تحقيق للمؤسسة ارباح لكنها تراجعت من سنة الى اخرى حتى حققت المؤسسة خسارة في سنة 2017 اي انخفضت بمعدل -638% مقارنة بسنة 2016.

- ارتفاع الاهتلاكات والمؤونات ناتج أن اقتناء المؤسسة لمعدات جديدة.

- نلاحظ ان نتيجة الاستغلال ارتفعت من سنة 2013 الى سنة 2014 بمعدل 19 % وهذا راجع الى ارتفاع القيمة المضافة بمعدل 21% الى ان ينخفض من سنة 2015 الى سنة 2016 مع بقائه موجب حيث انخفض سنة 2016 بمعدل -28% مقارنة بسنة 2015.

المبحث الثالث: تحديد قيمة المؤسسة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المتاحة والاصل

المحاسبي الصافي

ان استخدام هذه الطريقة يلزم علينا اعداد خطة عمل التي تتمثل في اعداد جدول حسابات النتائج التقديري حيث نقوم بحساب معدل التغير لكل حساب فرعي على حدا بالاعتماد على المعطيات السنوات من 2012 الى 2016 مبينة كما يلي:

المطلب الاول: اعداد جدول حسابات النتائج التقديري من سنة 2017 الى سنة 2021

✓ رقم الاعمال التقديري: يحسب كما هو مبين في الجدول اذناه :

الجدول رقم (17) حساب رقم الاعمال التقديري 2021-2017

الوحدة : الف دج					
2016	2015	2014	2013	2012	البيانات
7 983 651	7 490 167	7 053 728	6 032 294	5 669 817	رقم الاعمال
6,59%	6,19%	16,93%	6,39%	-	معدل التغير
9,03%					متوسط معدل التغير
2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
12 453 813	11 394 157	10 424 663	9 537 661	8 726 131	رقم الاعمال التقديري

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع رقم الاعمال التقديري من سنة الى اخرى.

✓ استهلاكات الدورة التقديرية:

- مشتريات مستهلكة التقديرية: تحسب عن طريق حساب متوسط النسب المئوية للمشتريات السابقة

على رقم الاعمال كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (18) يمثل مشتريات مستهلكة التقديرية 2021-2017

الوحدة : الف/دج					
2016	2015	2014	2013	2012	البيانات
7 983 651	7 490 167	7 053 728	6 032 294	5 669 817	رقم الاعمال
4 831 599	4 520 098	4 150 718	3 562 950	3 616 401	مشتريات مستهلكة
60,52%	60,35%	58,84%	59,06%	63,78%	نسبة المئوية مشتريات /المبيعات
60,51%					متوسط النسب

ومنه تصبح المشتريات المستهلكة التقديرية كما يلي:

الوحدة: الف/دج

2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
12 453 813	11 394 157	10 424 663	9 537 661	8 726 131	رقم الاعمال التقديري
60,51%	60,51%	60,51%	60,51%	60,51%	متوسط النسب
7 535 802	6 894 604	6 307 964	5 771 238	5 280 182	مشتريات مستهلكة التقديرية

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مشتريات مستهلكة التقديرية من سنة الى اخرى.

- خدمات خارجية واستهلاكات اخرى:

تحسب عن طريق حساب متوسط النسب المئوية للخدمات واستهلاكات الاخرى السابقة على رقم الاعمال كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (19) يمثل خدمات خارجية واستهلاكات اخرى 2021-2017

الوحدة : KDA					
2016	2015	2014	2013	2012	البيانات
7 983 651	7 490 167	7 053 728	6 032 294	5 669 817	رقم الاعمال
1 351 523	1 157 586	1 038 591	949 582	828 514	خدمات خارجية واستهلاكات اخرى
16,93%	15,45%	14,72%	15,74%	14,61%	نسبة المئوية / المبيعات
15,49%					متوسط النسب
2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
12 453 813	11 394 157	10 424 663	9 537 661	8 726 131	رقم الاعمال التقديري
15,49%	15,49%	15,49%	15,49%	15,49%	متوسط النسب
1 929 096	1 764 955	1 614 780	1 477 384	1 351 678	خدمات خارجية واستهلاكات اخرى التقديرية

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع خدمات خارجية و استهلاكات اخرى التقديرية من سنة الى اخرى.

✓ مصاريف المستخدمين:

تحسب عن طريق حساب متوسط النسب للمستخدمين السابقة على رقم الاعمال كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (20) يمثل مصاريف المستخدمين 2017-2021

الوحدة : الف/دج					
البيانات	2012	2013	2014	2015	2016
رقم الاعمال	5 669 817	6 032 294	7 053 728	7 490 167	7 983 651
مصاريف المستخدمين	528 526	640 732	723 917	729 349	766 196
نسبة المئوية / المبيعات	9,32%	10,62%	10,26%	9,74%	9,60%
متوسط النسب	9,91%				
البيانات	2017	2018	2019	2020	2021
رقم الاعمال التقديري	8 726 131	9 537 661	10 424 663	11 394 157	12 453 813
متوسط النسب	9,91%				
مصاريف المستخدمين التقديرية	864 760	945 182	1 033 084	1 129 161	1 234 173

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مصاريف المستخدمين التقديرية من سنة الى اخرى.

✓ ضرائب ورسوم:

تحسب عن طريق حساب متوسط النسب المئوية لضرائب والرسوم السابقة على رقم الاعمال كما هو

مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (21) يمثل ضرائب ورسوم المؤسسة 2017-2021

الوحدة : الف/دج					
البيانات	2012	2013	2014	2015	2016
رقم الاعمال	5 669 817	6 032 294	7 053 728	7 490 167	7 983 651
ضرائب ورسوم	91 220	115 075	108 207	115 655	66 748
نسبة المئوية / المبيعات	1,61%	1,91%	1,53%	1,54%	0,84%
متوسط النسب	1,49%				
البيانات	2017	2018	2019	2020	2021
رقم الاعمال التقديري	8 726 131	9 537 661	10 424 663	11 394 157	12 453 813
متوسط النسب	1,49%				
ضرائب ورسوم التقديرية	130 019	142 111	155 327	169 773	185 562

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع ضرائب ورسوم المؤسسة من سنة الى اخرى.

✓ إيرادات الاستغلال الأخرى:

تحسب عن طريق حساب متوسط النسب السابقة على رقم الاعمال كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (22) يمثل إيرادات الاستغلال الأخرى للمؤسسة 2017-2021

الوحدة : الف/دج					
2016	2015	2014	2013	2012	البيانات
7 983 651	7 490 167	7 053 728	6 032 294	5 669 817	رقم الاعمال
11 966	12 238	11 593	7 605	39 643	ايرادات الاستغلال الأخرى
0,15%	0,16%	0,16%	0,13%	0,70%	نسبة المنوية / المبيعات
0,26%					متوسط النسب
2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
12 453 813	11 394 157	10 424 663	9 537 661	8 726 131	رقم الاعمال التقديري
0,26%	0,26%	0,26%	0,26%	0,26%	متوسط النسب
32 380	29 625	27 104	24 798	22 688	ايرادات الاستغلال الأخرى التقديرية

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع إيرادات الاستغلال الأخرى التقديرية من سنة الى أخرى.

✓ مصاريف الاستغلال الأخرى:

تحسب عن طريق حساب متوسط النسب السابقة على رقم الاعمال كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (23) يمثل مصاريف الاستغلال الأخرى للمؤسسة 2017-2021

الوحدة : الف/دج					
2016	2015	2014	2013	2012	البيانات
7 983 651	7 490 167	7 053 728	6 032 294	5 669 817	رقم الاعمال
102 978	102 696	115 601	127 108	143 668	مصاريف الاستغلال الأخرى
1,29%	1,37%	1,64%	2,11%	2,53%	نسبة المنوية / المبيعات
1,79%					متوسط النسب
2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
12 453 813	11 394 157	10 424 663	9 537 661	8 726 131	رقم الاعمال التقديري
1,79%	1,79%	1,79%	1,79%	1,79%	متوسط النسب
222 923	203 955	186 601	170 724	156 198	مصاريف الاستغلال الأخرى التقديرية

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مصاريف الاستغلال الأخرى التقديرية من سنة الى أخرى.

✓ اهتلاكات ومؤونات :

سوف نقترح ان المؤسسة لن تقوم باقتناء استثمارات جديدة ولن تقوم بعملية التنازل عن الاستثمارات حيث تكون الاهتلاكات والمؤونات ثابتة في فترة التحيين كما هو مبين في الجدول :

744 038	744 038	744 038	744 038	744 038	اهتلاكات ومؤونات
---------	---------	---------	---------	---------	---------------------

✓ استرجاع مؤونات تدني القيمة:

تحسب عن طريق متوسط نسبة استرجاع مؤونات تدني القيمة على رقم الاعمال كما يلي:

الجدول رقم (24) يمثل استرجاع مؤونات تدني القيمة للمؤسسة 2017-2021

الوحدة : الف/دج					
2016	2015	2014	2013	2012	البيانات
- 603 224	- 516 406	- 471 394	- 337 623	- 360 894	اهتلاكات ومؤونات
14 081	12 214	5 041	61 279	29 397	استرجاع مؤونات تدني القيمة
-2,33%	-2,37%	-1,07%	-18,15%	-8,15%	نسبة المنوية اهتلاكات /
6,41%					متوسط النسب
2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
744 038	744 038	744 038	744 038	744 038	اهتلاكات ومؤونات التقديرية
6,41%	6,41%	6,41%	6,41%	6,41%	متوسط النسب
47 693	47 693	47 693	47 693	47 693	استرجاع مؤونات تدني القيمة التقديرية

من خلال الجدول نلاحظ ثبات في استرجاع مؤونات تدني القيمة التقديرية خلال سنوات الدراسة و هذا راجع الى ثابت الاهتلاكات و المؤونات خلال نفس الفترة.

✓ الإيرادات والمصاريف المالية:

تحسب عن طريق حساب متوسط الإيرادات المالية للسنوات السابقة وافترض بقائها ثابتة في فترة التحيين:

الجدول رقم (25) يمثل إيرادات والمصاريف المالية للمؤسسة 2017-2021

الوحدة : KDA					
2016	2015	2014	2013	2012	البيانات
64 872	33 609	27 595	22 104	15 091	إيرادات مالية
		32 654			متوسط الإيرادات المالية
2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
32 654	32 654	32 654	32 654	32 654	الإيرادات المالية التقديرية

2016	2015	2014	2013	2012	البيانات
230 916	221 380	113 049	114 208	113 076	مصاريف مالية
158 526					متوسط المصاريف المالية
2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
158 526	158 526	158 526	158 526	158 526	مصاريف الاستغلال الأخرى التقديرية

من خلال الجداول السابقة يمكننا اعداد جدول حسابات النتائج التقديري من سنة 2017 الى سنة 2021 كما هو مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم (26) : جدول حسابات النتائج التقديري من سنة 2017 الى 2021

2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
12 453 813	11 394 157	10 424 663	9 537 661	8 726 131	رقم الاعمال التقديري
107 103	97 990	89 652	82 024	75 045	التغير في مخزون المنتجات
-	-	-	-	-	اعانات الاستغلال
12 560 916	11 492 147	10 514 315	9 619 685	8 801 175	انتاج الدورة
- 7 535 802	- 6 894 604	- 6 307 964	- 5 771 238	- 5 280 182	مشتريات مستهلكة
- 1 929 096	- 1 764 955	- 1 614 780	- 1 477 384	- 1 351 678	خدمات خارجية واستهلاكات اخرى
- 9 464 898	- 8 659 559	- 7 922 744	- 7 248 622	859	استهلاكات الدورة
3 096 018	2 832 587	2 591 571	2 371 062	2 169 316	القيمة المضافة
- 1 234 173	- 1 129 161	- 1 033 084	- 945 182	- 864 760	مصاريف المستخدمين
- 185 562	- 169 773	- 155 327	- 142 111	- 130 019	ضرائب ورسوم
1 676 283	1 533 654	1 403 160	1 283 769	1 174 537	نتيجة الاستغلال الخام
32 380	29 625	27 104	24 798	22 688	ايرادات الاستغلال الاخرى
- 222 923	- 203 955	- 186 601	- 170 724	- 156 198	مصاريف الاستغلال الاخرى
- 744 038	- 744 038	- 744 038	- 744 038	- 744 038	اهتلاكات ومؤونات
47 693	47 693	47 693	47 693	47 693	استرجاع مؤونات تذي القيمة
789 395	662 978	547 317	441 498	344 682	نتيجة الاستغلال
32 654	32 654	32 654	32 654	32 654	ايرادات مالية
- 158 526	- 158 526	- 158 526	- 158 526	- 158 526	مصاريف مالية
- 125 872	- 125 872	- 125 872	- 125 872	872	النتيجة المالية
663 523	537 106	421 445	315 626	218 810	النتيجة العادية قبل الضريبة
126 069	102 050	80 075	59 969	41 574	ضريبة على النتيجة العادية
- 1 407	- 1 407	- 1 407	- 1 407	- 1 407	ضريبة مؤجلة على النتيجة العادية
12 673 643	11 602 118	10 621 766	9 724 829	8 904 210	مجموع الايرادات للأنشطة العادية

- 11 885 458	- 10 964 369	- 10 121 653	- 9 350 642	- 233	8 645	مجموع المصاريف للأنشطة العادية
788 185	637 749	500 113	374 188	258 977		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
788 185	637 749	500 113	374 188	258 977		النتيجة الصافية للدورة

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج التقديري ان النتيجة الصافية المقدرة في تزايد من سنة الى اخرى وفقا لتقديرات الايرادات والنفقات التي تم توقع ان تحققها المؤسسة.

المطلب الثاني: حساب الاحتياجات من راس المال العامل في السنوات 2012 الى سنة 2016 :

تحسب كما هو مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم (27): احتياجات من راس المال العامل سنة 2012 الى سنة 2016

الوحدة / الف دج	2016	2015	2014	2013	2012	
	981 513	1 164 307	1 043 004	1 059 614	907 407	المخزونات
	2 360 104	1 403 364	1 158 816	790 347	680 918	+ الزبائن الصافية
	20 196	80 974	134 907	172 860	162 783	+ مدينين اخرين
	18 141	51 652	27 059	24 031	32 363	وموارد مماثلة مدينين اخرين +
	1 809 080	1 367 058	1 255 301	1 334 091	1 121 817	الموردون وحسابات مرفوقة -
	19 202	40 633	163 080	172 217	171 100	- الضرائب
	242 903	1 134 932	718 996	516 970	386 695	- ديون اخرى
	1 308 769	157 674	226 409	23 574	103 859	احتياجات من راس مال العامل

التعليق على جدول احتياجات من راس المال العامل

نلاحظ ان المؤسسة حققت احتياج في السنوات 2012 وسنة 2014 وهذا راجع الى ارتفاع متصاعد قيمة المخزونات حيث زادت من سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بمبلغ 152 207 وقيمة الزبائن بمبلغ 109 429 في نفس الفترة ، الى ان يرتفع في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وتواصل المؤسسة في تحقيق احتياج راجع الى الارتفاع في الزبائن بمبلغ 368 469 ، وفي سنة 2015 انخفضت الاحتياجات

من راس المال العامل مقارنة بسنة 2014 رقم بقائه موجب وهذا راجع الى ارتفاع الديون الاخرى بمبلغ 415 936 وارتفاع الموردون بمبلغ 111 757 .

لكن في سنة 2016 نلاحظ ان الاحتياجات من راس المال العامل ارتفعت بشكل كبير وراجع اساسا الى الارتفاع الكبير في قيمة الزبائن الصافية بمبلغ 956 740 .

حساب الاحتياجات التقديرية من راس المال العامل من سنة 2017 الى سنة 2021

تحسب الاحتياجات التقديرية عن طريق حساب متوسط معدل الاحتياجات من راس المال كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (28): التغير في الاحتياجات من راس المال العامل التقديري

الوحدة : الف/دج					
حساب معدل الاحتياجات من رقم الاعمال					
2016	2015	2014	2013	2012	
1 308 769	157 674	226 409	23 574	103 859	احتياجات من راس مال العامل
7 983 651	7 490 167	7 053 728	6 032 294	5 669 817	رقم الاعمال
16,39%	2,11%	3,21%	0,39%	1,83%	معامل BFR/CA %
متوسط معدل للاحتياجات من راس المال العامل / رقم الاعمال : 4,79%					
الاحتياجات من راس المال العامل التقديري					
2021	2020	2019	2018	2017	البيانات
12 453 813	11 394 157	10 424 663	9 537 661	8 726 131	رقم الاعمال التقديري
4,79%	4,79%	4,79%	4,79%	4,79%	احتياجات من راس المال العامل التقديري %
596 538	545 780	499 341	456 854	417 982	احتياجات من راس المال العامل التقديري
50 758	46 439	42 487	38 872	787	التغير في الاحتياجات

التغير في الاحتياجات من راس المال العامل لسنة 2017 يحسب بأخذ بعين الاعتبار الاحتياج لسنة 2016 حيث نلاحظ ان التغير في الاحتياجات التقديرية في ارتفاع من سنة الى أخرى.

المطلب الثالث: تحديد التغير في الاستثمارات التقديرية من سنة 2017 الى سنة 2021:

يحسب التغير في الاستثمارات بالمبالغ الاجمالية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (29): التغير في الاستثمارات التقديرية من سنة 2017 الى سنة 2021

الوحدة : الف دج	تحديد التغير في الاستثمارات						
	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
			-	-			الاستثمارات الخامة للاستثمارات
92 866	92 866	92 866	92 866	92 866	92 866	78 476	68 304
1 183 751	1 183 751	1 183 751	1 183 751	1 183 751	1 183 751	1 183 751	1 183 751
922 838	922 838	922 838	922 838	922 838	922 838	922 838	922 838
6 787 767	6 787 767	6 787 767	6 787 767	6 787 767	6 787 767	5 796 719	5 430 344
12 737	12 737	12 737	12 737	12 737	12 737	714 811	151 215
8 999 959	8 999 959	8 999 959	8 999 959	8 999 959	8 999 959	8 696 595	7 756 452
-	-	-	-	303 364	940 143	-	-

ان التغير في الاستثمارات لسنة 2017 محسوب بأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات لسنة 2016 مع افتراض ان المؤسسة لن تقوم باقتناء الاستثمارات في فترة مدة التحيين.

المطلب الرابع: اعداد جدول التدفقات النقدية المتاحة التقديرية في فترة التحيين سنة 2017 الى 2021

تحسب التدفقات النقدية المتاحة حسب ما مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم (30): التدفقات النقدية المتاحة التقديرية في فترة التحيين سنة 2017 الى 2021

البيانات	2017	2018	2019	2020	2021
الصافية المتوقعة النتيجة	258 977	374 188	500 113	637 749	788 185
+ الاهتلاكات والمؤونات	744 038	744 038	744 038	744 038	744 038
- استرجاع المؤونات	- 44 493	- 44 493	- 44 493	- 44 493	- 44 493
= CAF التمويل الذاتي قدرة	958 522	1 073 732	1 199 657	1 337 293	1 487 730
في الاحتياجات من راس التغير (+/-) المال العامل	- 890 787	38 872	42 487	46 439	50 758
(+/-) في الاستثمارات التغير	303 364	-	-	-	-
التدفق النقدي المتاح	1 545 945	1 034 860	1 157 170	1 290 855	1 436 972

نلاحظ في سنة 2017 ان التغيير في الاحتياجات من راس المال سالب وهذا راجع الى انخفاض الاحتياجات سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بمبلغ - 890 787 وهذا ما حقق تدفق نقدي متاح مرتفع بالنسبة للسنوات الاخرى حيث انخفض في سنة 2018 - 511 085 الى ان يستمر في الارتفاع من سنة الى أخرى.

المطلب الخامس: تحديد معدل التحين:

يعبر معدل التحيين عن معدل العائد المرغوب فيه من طرف المستثمر الذي يفترض ألا يقل عن معدل العائد المحصل عليه في توظيفات خالية من المخاطرة وبسبب نقص بعض المعلومات اللازمة من اجل تحديد معدل التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال اقترحنا ان نعتد على ا بعض المعطيات التي تم استعمالها في حساب المعدل حين تقرر ادراج المؤسسة في البورصة مع تغيير المعدل الخالي من المخاطر الذي كان سنة 2013 مقدر ب 3% واستبداله بمعدل 5 % معدل مدونات الخزينة التي طرحتها الدولة في مخطط الانتعاش الاقتصادي وابقاء المعامل beta كما هو قدر ب 0.9 ومعامل leveraged beta 1.41 الذي يقيس مدى حساسية السهم للتغيرات الحاصلة في السوق مأخوذ من البورصة ، وبالنسبة للمردودية السوق المتوقعة نفترض انا ارتفعت الى 15%، أما بالنسبة لتكلفة الاقتراض فهي تقدر ب 5.7 % ويحسب معدل التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال كما هو مبين في ما يلي¹:

- حساب تكلفة الاموال الخاصة:

تحسب بالعلاقة التالية

$$(R_x) = (R_f) + b[E(R_m - R_f)]$$

حيث :

$E(R_x)$: مردودية المفروضة من طرف المساهمين .

$E(R_f)$: المردودية الخالية من المخاطر.

$E(R_m)$: مردودية السوق المتوقعة.

$E(R_m - R_f)$: علاوة المخاطرة.

b : معامل يقيس مدى حساسية سعر السهم للتغيرات الحاصلة في السوق.

¹<https://www.cosob.org/wp-content/uploads/2014/11/NoticeNCA.pdf> Notice d'information NCA-Rouiba, p12 consulté le 20/07/2019 à 21h30

$$\text{حيث : تكلفة الاموال الخاصة} = 5\% + 0.9 \times (1.41 \times (0.15 - 0.05)) = 18\%$$

$$\text{تكلفة الاموال الخاصة} = 18\%$$

- تكلفة الاقتراض :

اعتمدنا معدل 5.7 % نظرا للصعوبات التي تلقيناها في جمع بعض المعلومات ا في حيث اعتمدنا على هذا المعدل الذي كان مطبق حين تم تقييم المؤسسة عندما تقرر ادراجها في البورصة .

حيث يتم حساب تكلفة الاقتراض كما يلي :

$$\text{تكلفة الاقتراض} = \text{معدل الفائدة} - (1 - \text{ضريبة على ارباح الشركات})$$

$$= 5.7\% - (1 - 0.19)$$

$$= 4.62\%$$

ومنه التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال تساوي:

$$\text{CMPC} = \frac{\text{C P}}{\text{C P} + \text{DF}} \times \text{Coût CP} + \frac{\text{DF}}{\text{C P} + \text{DF}} \times \text{Coût DF} \times (1 - \text{taux IBS})$$

CP : الاموال الخاصة.

DF : الديون.

Coût CP : تكلفة الاموال الخاصة.

Coût DF : معدل الفائدة.

$$4.62\% * \frac{2\,903\,896}{2\,903\,896 + 2\,072\,065} + 18\% \times \frac{2\,072\,065}{2\,903\,896 + 2\,072\,065} =$$

$$= 10.19\%$$

المطلب السادس: تحيين التدفقات النقدية

تحين التدفقات النقدية على مدار 5 سنوات من سنة 2017 الى سنة 2021 باستعمال طريقة التدفقات النقدية المتاحة بمعدل 10.19% وتحسب كما يلي:

$$\text{قيمة المؤسسة} = \frac{\text{مجموع التدفقات النقدية}}{(i + 1)^n}$$

وتحسب كما يلي:

السنة	تحيين التدفقات النقدية	المبلغ / الوحدة / الف دج
2017	$1\ 545\ 945 / (1.1019)^1$	1 402 981
2018	$1\ 034\ 860 / (1.1019)^2$	852 309
2019	$1\ 157\ 170 / (1.1019)^3$	864 909
2020	$1\ 290\ 855 / (1.1019)^4$	875 606
2021	$1\ 436\ 972 / (1.1019)^5$	884 581
	قيمة المؤسسة	4 880 386

من خلال الجدول وبتطبيق طريقة التدفقات النقدية المتاحة تحصلنا على قيمة المؤسسة المقدرة بمبلغ 4 880 386 خلال فترة التحين المحددة بخمس سنوات ومعدل تكلفة راس المال المطلوبة من طرف المساهمين 10.19% .

وعلى سبيل المقارنة سوف نقوم بتقليص فترة التحين الى ثلاثة سنوات حيث تصبح قيمة المؤسسة 3 120 199 بجمع التدفقات النقدية المحينة في السنوات 2017 وسنة 2018 وسنة 2019 حيث يمكن القول ان طول فترة التحين يمكن ان تؤثر على النتائج التقديرية المتحصل عليها لهذا يتطلب دراسة السوق بشكل جيد من اجل الحصول على نتائج موثوق فيها .

المطلب السابع: حساب قيمة المؤسسة بطريقة الاصل المحاسبي الصافي

وتعتبر من الطرق التي تعتمد على الذمة المالية للمؤسسة حيث سوف نقوم بحساب قيمة المؤسسة عن طريق حساب الاصل المحاسبي الصافي، ونعتمد على ميزانية المؤسسة لسنة 2017 بعدما حققت المؤسسة خسارة باعتبارها اخر ميزانية تحصلنا عليه.

ان الاصل المحاسبي الصافي هو الفرق بين الاصول الاجمالية منقوص منها مجموع الديون حيث تعتبر اسهل طريقة لتقييم المؤسسة ولسبيل المقارنة فيما باختيار طريقة تعتمد على الذمة المالية للمؤسسة ومقارنة النتيجة المتحصل عليها مع قيمة المؤسسة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المتاحة

ان الاصل المحاسبي الصافي يحسب بالطريقة التالية:

$$\text{الاصل المحاسبي الصافي} = (\text{مجموع الاصول} - \text{الاصول الصورية}) - (\text{مجموع الديون})$$

$$\text{الاصل المحاسبي الصافي} = (\text{مجموع الاصول} - \text{مجموع الديون}) - \text{الاصول الصورية}$$

$$\text{الاصل المحاسبي الصافي} = \text{الاموال الخاصة} - \text{الاصول الصورية}$$

بالاعتماد على ميزانية سنة 2017 نتحصل على ما يلي : الوحدة / الف دج

$$\text{الاصل المحاسبي الصافي} = (8\ 694\ 763 - 33\ 826) - (4\ 811\ 780 - 2\ 513\ 527)$$

$$= 1\ 335\ 630 .$$

$$\text{الاصل المحاسبي الصافي} = \text{الاموال الخاصة} - \text{الاصول الصورية}$$

$$= 1\ 369\ 456 - 33\ 826$$

$$= 1\ 335\ 560 .$$

بالاعتماد على طريقة الاصل المحاسبي الصافي نتحصل على قيمة المؤسسة تقدر بمبلغ **1 335 560 / الف دج** وبمقارنتها مع قيمة المؤسسة عندما اعتمدنا على فترة التحيين ثلاث سنوات نستطيع ان نقول انها متقاربة نوع ما، المؤسسة هنا يستحسن ان تستخدم طريقة التدفقات النقدية من اجل تقييمها لانها سوف نتحصل على قيمة اكبر من استعمال طريقة الاصل المحاسبي الصافي .

خلاصة

إن تنوع طرق التقييم التي تستعمل في تحديد قيمة المؤسسة حيث تتباين من حيث المبدأ والقيم والنتائج المتحصل عليها وذلك ناتج ربما الى صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة في عملية التقييم واستعمالها من اجل أعداد خطة العمل للحصول على التقديرات حيث يمثل العنصر الزمني عامل أساسي في الحصول على نتائج دقيقة، وكذلك الى عدم كفاءة الأسواق المالية التي تعتمد عليها بعض الطرق.



خاتمة عامّة



خاتمة عامة

من خلال دراستنا لموضوع تقييم المؤسسة حاولنا توضيح بعض الاساسيات التي تستعمل كمراحل اساسية في تحديد قيمة للمؤسسة التي ترضي الطرفين (البائع والمشتري).

من خلال الدراسة بينا ان نجاح عملية التقييم متوقفة على نجاح المراحل التالية :

- جمع المعلومات الخاصة بالمؤسسة محل عملية التقييم والتي قسمناها الى معلومات رقمية ومعلومات نوعية.
- اعدادا تشخيص الجيد للمؤسسة محل عملية التقييم و التي تنقسم الى مستويين :
 - التشخيص الاستراتيجي الذي يهدف الى وضع استراتيجية من اجل اختيار مجموعة من الانشطة التي ترى المؤسسة انها قادرة على الاستثمار فيها وهذا بعد ما يتم تحديد نقاط القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية والفرص والتهديدات بعد دراسة وتحليل البيئة الخارجية باستعمال نموذج PESTEL او نموذج القوى الخمس لبورترر.
 - اما المستوى الثاني فهو التشخيص المالي الذي يهدف الى تحليل الوضعية المالية محل عملية التقييم بالاعتماد على المعلومات المالية التاريخية للقوائم المالية المؤسسة.
- ان عملية اختيار الامثل لطريقة تقييم المؤسسة التي قسمناها الى الطرق التي تعتمد على الذمة المالية للمؤسسة والطرق التي تعتمد على التدفقات النقدية حيث عملية اختيار الطريقة تأخذ بعين الاعتبار بعض المؤشرات كحجم المؤسسة والهدف من عملية التقييم.
- تحديد قيمة المؤسسة التي من خلالها تبدأ عملية التفاوض.
- من اجل تحديد او حساب قيمة المؤسسة يمكن الاعتماد على مجموعة من الطرق التي تختلف من حيث المبدأ فمنها :
 - من تعتمد على الذمة المالية للمؤسسة حيث تأخذ بعين الاعتبار الاصول المادية واعادة تقييمها والتي تعبر عن قراءة بسيطة للمؤسسة، فمن إيجابياتها انها بسيطة الاستعمال ومن سلبياتها اقضاء الاصول المعنوية وعدم أخذها بعين الاعتبار لإمكانية تحقيق المؤسسة ارباح مستقبلية.
 - من تعتمد على طريقة فائض القيمة التي تعتبر طريقة تصحيحية لطريقة الذمة المالية من إيجابياتها انها تأخذ بعين الاعتبار الاصول المعنوية اثناء عملية التقييم، كما تعتبر طريقة وسطية حيث تقوم بدمج طريقة الذمة المالية وطريقة التدفقات النقدية في تحديد قيمة المؤسسة، لكن من سلبياتها انها

صعبة التطبيق بسبب صعوبة تحديد قيمة الاصول المعنوية وشبه انعدام تطبيقها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بسبب ضخامة اصولها المادية مقارنة بأصولها المعنوية.

- ان الطرق التي تعتمد على التدفقات النقدية تتناسب مع المؤسسات التي تطبق سياسة توزيع الارباح ومن إيجابياتها انها تعتمد على المستقبل، كما تأخذ بعين الاعتبار امكانية زيادة مردودية المؤسسة، لكن من سلبياتها انها تعتمد على خطة العمل التي من خلالها يتم وضع توقعات لفترات مستقبلية طويلة، وهذا ليس بالأمر السهل في ظل عدم ثبات البيئة العامة التي تنشط فيها المؤسسة محل الدراسة.

نتائج اختبار الفرضيات

انطلاقا من الدراسة التي اعتمدنا عليها توصلنا عند اختبار الفرضيات الى النتائج التالية :

- تحقق الفرضية الاولى لأنه في ظل تعدد طرق التقييم يتم بالاعتماد على كل القوائم المالية من اجل تحديد قيمة للمؤسسة سواء اعتمدنا على الميزانية او جدول حسابات النتائج، اذ انه لا يكمن تحديد قيمة للمؤسسة دون الرجوع الى قوائمها المالية.
- عدم تحقق الفرضية الثانية حيث انه رأينا من خلال الطرق المتبعة في تقييم المؤسسة وجود اختلاف في نتيجة قيمة المؤسسة فكل طريقة اعطتنا غير مشابهة لنتيجة الطريقة الأخرى كما انه لا توجد طريقة مثالية يعتمد عليها في تحديد قيمة للمؤسسة فكل طريقة إيجابياتها وسلبياتها وحدود لتطبيقاتها.

عرض النتائج

- يهدف تقييم المؤسسات الى اعطاء قيمة للمؤسسة بالاعتماد على ممتلكاتها (الذمة المالية) أو مجموع التدفقات النقدية المستقبلية حيث تستعمل كمرجع اساسي في مرحلة التفاوض او حتى في حالة اتخاذ القرارات من طرف الادارة او من طرف المستثمرين الماليين الراغبين في الاندماج او شراء حصص جديدة.
- لا يمكن أن تتم عملية التقييم ما لم تتوفر مجموعة من الوثائق والمعلومات (القوائم المالية) عن المؤسسة المراد تقييمها والتي تلعب دورا مهما في عملية التقييم المفاضلة بين طرق التقييم المعتمدة وأيضا في تحديد القيمة التي تلقى الاجماع بين الاطراف المختلفة.

- إن طرق التقييم التي تعتمد على الذمة المالية للمؤسسة تعتبر من أبسط الطرق وأكثرها استعمالاً، ولكن ما يعاب عليها صعوبة تحديد القيمة الحالية لجملة الأصول المملوكة من طرف المؤسسة في ظل ارتفاع مستويات الإهلاكات .
- إن عمليات التقييم والتشخيص المالي والاستراتيجي للمؤسسة لا يمكن الفصل بينهم لأن هذا الأخير يسمح بإعطاء صورة دقيقة للمسيرين والمحللين الماليين على الوضعية المالية والاستراتيجية للمؤسسة بحيث تكون المحدد الرئيسي في تحديد طريقة التقييم الممكن اعتمادها تماشياً مع النتائج المتحصل عليها، على سبيل المثال إذا كانت المؤسسة في وضعية مالية جيدة وتحقق أرباح فيمكن الاعتماد على طريقة التدفقات النقدية، أما في حالة العكس فنعتمد على طريقة الذمة المالية.
- إن طريقة التدفقات النقدية التي تعتمد أساساً على خطة العمل المحددة من طرف الإدارة المبينة على التوقعات يصعب تحقيقها في ظل عدم ثبات البيئة العامة وبالتالي تخفض من دلالة القيمة المتحصل عليها.
- إن نموذج PER المعتمد في تقييم المؤسسات المدرجة في البورصة والذي يعبر عن العلاقة بين سعر السهم في البورصة وربحيته، حيث تطبيق هاته الطريقة يشترط كفاءة الأسواق المالية، وصعوبة تطبيقها في سوق المال الوطنية لعدم توفر عنصر كفاءة السوق المالي.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

- (1) إبراهيم الأعمش، "أسس المحاسبة العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- (2) أحمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية" (معايير المحاسبة)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- (3) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي دروس وتطبيقات" ج1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- (4) رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية" (القياس والإفصاح في القوائم المالية)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- (5) رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية" (الدورة المحاسبية منشآت خدمية - منشآت تجارية)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- (6) شكري رجب العشاوي الخصخصة اتخاذ العاملين المساهمين - مفاهيم - تجارب دولية وعربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- (7) شناي عبد الكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009/2008.
- (8) طارق عبد العال حماد، "مبادئ المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- (9) طارق عبد العال حمادة "التقييم، تقدير قيمة بنك لأغراض الإدماج أو الخصخصة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- (10) عاشور كتوش، "المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- (11) عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، "الإدارة والتحليل المالي" (أسس - مفاهيم - تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- (12) عبد الحي مرعي، وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية" (الإطار النظري - معادلة الميزانية الإجراءية والدورة المحاسبية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.

- (13) عبد الستار الكبيسي، "الشامل في المحاسبة" ط2 ، دار وائل، عمان، 2010 .
- (14) عبد العالي حمادة طارق " التقييم و إعادة هيكلة الشركات :تحديد قيمة المنشأة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008 .
- (15) عبد العزيز صالح بن جيتور، "الإدارة الاستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير"، دار المسيرة، الاردن، 2004 .
- (16) عبد الناصر محمد سيد درويش،" مبادئ المحاسبة المالية 2" (التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
- (17) عبد الناصر محمد سيد درويش،" مبادئ المحاسبة المالية" (الأصول العلمية والعملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
- (18) علي عباس،" الإدارة المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .
- (19) فايز سالم حداد،" الإدارة المالية"، ط3 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
- (20) فداغ الفداغ،" المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق"، مؤسسة الورق، عمان، 1999 .
- (21) محمد تيسير الرجبي،" تحليل قوائم المالية"، الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة، 2014.
- (22) محمد سعيد عبد الهادي،" الإدارة المالية" (الاستثمار، التمويل، التحويل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (23) محمد مطر،" مبادئ المحاسبة المالية " (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، ط4 ، دار وائل للنشر، عمان، 2007 .
- (24) مصطفى يوسف كافي، وآخرون،" مبادئ المحاسبة المالية" (الأصول العلمية والعملية)، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 .
- (25) مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسن محمد سلامة،"أساسيات الإدارة المالية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013 .

.II المذكرات

- (26) ز بن عبد المالك، "القياس والإفصاح عن العناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2014 / 2015.
- (27) سليم بن رحمون، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014.
- (28) عبد الكريم شناي، "اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016.
- (29) لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2011 / 2012.
- (30) مشري حسناء، "دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2007/2008 .

.III المجالات والمداخلات

- (31) بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، "معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بالمركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 25 و 26 ماي 2010 .
- (32) بكاري بلخير، أهمية مقارنة التدفقات في تقييم المؤسسة، دراسة تطبيقية لاحدي المؤسسات العملية في قطاع المحروقات، مجلة الباحث، عدد10، 2012 .
- (33) عزة الأزهر، "عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، بجامعة البليدة، يوم 16 - 17 - 18 نوفمبر 2009.
- (34) المادة 2.210 المتعلقة بعرض الكشوف المالية، "الجريدة الرسمية"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.
- (35) نعيمة غلاب و زينبات دراجي "تحليل مقارنة تقييم المؤسسة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول، اقتصاديات الخصوصية و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف من 03 إلى 07 أكتوبر 2004 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1) Arnaud THAUVRON, « Evaluation d'entreprise », 3ème édition, Editions Economica, Paris, 2010.
- 2) Claude-Annie DUPLAT, Evaluez votre entreprise, Vuibert, 2007.
- 3) Elisabeth bertin, Christophe Grotowski, Rédha khalassi; **Manuel de comptabilité et d'audit**; édition bertin, France 2009.
- 4) Emmanuel TCHIMENI, « **L'évaluation des entreprises** », 3ème édition, Economica France , 2003.
- 5) Georges Legros, **évaluation des entreprises** dunod, Paris .
- 6) Gérard CHAPALAIN, « **Pratique moderne de l'évaluation d'entreprise** », Edition (Management et Société), France, 2004.
- 7) Gérard GARIBALDI, **Analyse Stratégique**, EYROLLES, troisième éditions, France 2008.
- 8) Jean BRILMAN Claude MARIE Manuel d'évaluation des entreprises », édition d'organisation, France 2002 .
- 9) Jean Claude TOURNIER, Jean Baptiste TOURNIER, « **Evaluation d'entreprise : Que vaut une entreprise ?** », Editions d'organisation, France, 2002.
- 10) Jean Etienne PALARB, Franck IMBERT, **Guide pratique d'évaluation d'entreprise**, Eyrolles, Paris,2013.
- 11) Jean-Pierre Detrie, **strategor, politique générale de l'entreprise**, 4eme éditions, Dunod, France 2004.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- 1) <https://www.cosob.org/missions/> consulté le 25/04/2019 à 22h00
- 2) <https://www.cosob.org/wp-content/uploads/2014/11/NoticeNCA.pdf>
Notice d'information NCA-Rouiba, p12 consulté le 20/07/2019 à 21h30

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم مؤسسة أن.سي.أ رويبة بالجزائر العاصمة، وهذا بالاعتماد على القوائم المالية ومختلف طرق التقييم المتبعة في ذلك (الذمة المالية، التدفقات النقدية والأصل المحاسبي الصافي والمصحح).

وتوصلت الدراسة إلى الحصول على قيم مختلفة لمؤسسة رويبة، وهذا راجع إلى الطريقة المتبعة أو المبدأ المتبع في عملية التقييم. وبالنسبة للدور فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن اللجوء إلى عملية التقييم لأي مؤسسة كانت دون الاعتماد على القوائم المالية التي تستعمل في جميع مختلف طرق التقييم.

الكلمات المفتاحية:

القوائم المالية، طرق التقييم، الذمة المالية، التدفقات النقدية، الأصل المحاسبي الصافي والمصحح.

Abstract

The study aimed to evaluate the NCA Rouiba Foundation in Algiers, based on the financial statements and the various valuation methods (Financial disclosure, cash flows, net and corrected accounting asset).

The study found different values for Rouiba institution, which is due to the method or principle used in the evaluation process. As for the role, the study concluded that the evaluation process cannot be used for any institution without relying on the financial statements used in all different evaluation methods.

Keywords :

Financial statements, valuation methods, Financial disclosure, cash flows, net and corrected accounting asset.